

المحتويات

الصفحة

1	الفصل التاسع : موازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم الصرف
1	موازين الدفعات
3	الموازين التجارية
6	موازين الخدمات والدخل والتحويلات
8	موازين الحسابات الخارجية الجارية
10	موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية
11	الاحتياطيات الخارجية الرسمية
12	الدين العام الخارجي
15	موقف المديونية
16	أسعار صرف العملات العربية
16	نظم وسياسات الصرف
18	تطورات أسعار الصرف العربية
20	ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (1998-2003)
21	ملحق تابع (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (1998-2003)
22	ملحق تابع (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (1998-2003)
23	ملحق تابع (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (1998-2003)
24	ملحق تابع (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية (1998-2003)
25	ملحق (2/9) : نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (1998-2003)
26	ملحق (3/9) : نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي (1998-2003)
27	ملحق (4/9) : الاحتياطيات الرسمية للدول العربية (1998-2003)
28	ملحق (5/9) : غطية الاحتياطيات الرسمية في الدول العربية للواردات بالأشهر (1998-2003)
29	ملحق (6/9) : إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة (1997-2002)
30	ملحق (7/9) : نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي (1998-2003)
31	ملحق (8/9) : إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة (1998-2003)
32	ملحق (9/9) : نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات (1998-2003)
33	ملحق (10/9) : نظم الصرف في الدول العربية، عام 2003
34	ملحق (11/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار (متوسط الفترة) (1994-2003)
35	ملحق (12/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة (متوسط الفترة) (1994-2003)

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي

ونظم الصرف

موازن المدفوعات

ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات العربية بالدولار الأمريكي في عام 2003 بنسبة 25.1 في المائة لتصل إلى نحو 292.7 مليار دولار وهو أعلى مستوى لها على الإطلاق، متجاوزة بذلك المستوى القياسي السابق الذي كانت قد حقته في عام 2000، وذلك في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والزيادة في الكميات المصدرة من الدول العربية لتعويض نقص الإمدادات النفطية خلال العام من كل من فنزويلا والعراق ونيجيريا. ولكن، يجب في المقابل الإشارة، إلى أنه ومن حيث القوة الشرائية فإن نطاق الارتفاع المحقق يعتبر محدوداً، وذلك بالنظر إلى الانخفاض الملحوظ الذي حدث في عام 2003 في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الدولية الرئيسية.

ولقد انعكس أداء الصادرات العربية الإجمالية، بفضل الوزن الكبير للمبادلات النفطية فيها، على مجمل العناصر الرئيسية لموازن المدفوعات العربية، حيث أسفرت الموازين التجارية والجارية والموازن الكلية عن فوائض كبيرة، وارتفعت الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية إلى مستوى قياسي. ويلاحظ في هذا الصدد، أنه ومنذ أن أخذت أسعار النفط في عام 1999 في تجاوز آثار الهزة العنيفة التي تعرضت لها في عام 1998، فقد تواصل تحقيق الفوائض في الموازين التجارية والجارية والكلية لمجموع الدول العربية، كما نمت الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية بشكل سنوي مضطرد.

ولكن، وإذا ما نحينا جانباً التطورات في سوق النفط الدولية وأثرها الإيجابي على موازين المدفوعات العربية، فإن الصورة كما تظهرها عناصر موازين المدفوعات الأخرى تبدو أقل إشراقاً. ويظهر ذلك من التواضع النسبي في مستوى النتائج المحققة في مجالات تنويع الصادرات، وتنشيط قطاعات السياحة واجتذاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية مقارنة بالمستويات التي يمكن أن تصلها.

ولاشك أنه قد تم تحقيق تقدم نسبي في السنوات الأخيرة في مجال تنويع الصادرات، حيث وازبطت معظم الدول العربية المصدرة للنفط على تنفيذ برامج مكثفة لتطوير صناعات الغاز والبتر وكيمياويات وصادراتها، كما حقق عدد من الدول

العربية قدراً من الزيادة في صادرات المنسوجات وبعض السلع الصناعية الأخرى. كذلك أثبتت قطاعات السياحة في معظم الدول العربية قدرتها على استعادة الانتعاش رغم التطورات السياسية والأمنية السلبية التي سادت أجواء المنطقة خلال العام، حيث يُشار إلى أن السياحة العربية البيئية لعبت دوراً هاماً في تجاوز آثار التقلبات في السياحة الأجنبية شديدة الحساسية للتطورات السياسية والأمنية.

ومع ذلك، فإن معظم إن لم يكن كل الدول العربية، ما زالت بعيدة عن تحقيق درجة التنوع المطلوبة في الهياكل الإنتاجية والتصديرية التي تزيد من مرونة الاقتصاد وقدرته على التعامل مع الصدمات الخارجية، والتي تعتبر أمراً لا يمكن تفاديه في اقتصاد يعتمد على عدد محدود من الموارد تحدد أسعارها في الأسواق الدولية.

لذلك، فإن من الضروري بذل المزيد من الجهود في كل الدول العربية لتحسين مناخ الاستثمار وإزالة كل المعوقات الإجرائية والإدارية التي تحد من انطلاق قطاعات التصدير وقطاعات الخدمات الواعدة في الدول العربية. وبالنسبة للدول المصدرة للنفط بشكل خاص، يجب اغتنام الفرصة التي أتاحتها التطورات الإيجابية في السوق الدولية للنفط في السنوات الخمس الأخيرة، لتسريع وتوسيع نطاق الإصلاحات المالية والهيكلية والمؤسسية والتشريعية اللازمة.

أما بالنسبة للاستثمارات المباشرة الأجنبية المتجهة للمنطقة العربية، فإن حجمها يعتبر محدوداً جداً بالقياس للأقاليم الأخرى، كما أن معظمها يتركز على قطاعات النفط والغاز. ومن الصحيح بالطبع، أن عدداً من الدول العربية النفطية يعتبر تقليدياً من الدول المصدرة لرأس المال، ولكن ذلك كما هو معلوم، لا يتعارض مع الحاجة إلى جذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية لما لها من دور في نقل التقنيات ووسائل الإدارة والتسويق الحديثة للاقتصاد المعني.

ولا شك أنه توجد معوقات تقلل حالياً من جاذبية المنطقة العربية للمستثمرين الأجانب، منها التطورات السياسية والأمنية السلبية التي ازدادت حدتها مؤخراً، ومنها النقص النسبي في إعداد العمالة الماهرة المدربة ومنها أيضاً في عدد من الدول، صغر حجم السوق المحلي وضعف خدمات البنية الأساسية والافتقار إلى المستوى المناسب من خدمات التمويل والائتمان. ولكن يلاحظ أنه بالإضافة إلى هذه العوامل، التي لا يمكن علاج بعضها في المدى القصير، فإن هناك عوامل أخرى يمكن علاجها في مدى أقصر نسبياً، ويرجح أن يكون لها إسهام كبير في جذب الاستثمارات. ومن بين هذه العوامل إصلاح القوانين والتشريعات التي تحكم الاستثمارات وإضفاء الوضوح والقابلية للتنبؤ عليها وهي أمور شديدة الأهمية للمشاريع التي تتطلب وقتاً ليس بالقصير بين إقامتها وتدفق العائدات منها. ومن بين هذه العوامل أيضاً ضرورة تبسيط واختصار الإجراءات الإدارية والبيروقراطية حتى تتناسب مع مستوى ونوعية الممارسات المتبعة في البلدان الأخرى التي تسعى بدورها لزيادة جاذبيتها للمستثمرين الأجانب. ومما يبعث على الارتياح أن عدداً من الدول العربية قد بدأ في اتخاذ الإجراءات والتدابير المطلوبة على هذا الصعيد.

وأخيراً هناك عامل توفير ونشر البيانات الموثوقة عن التطورات الاقتصادية وخاصة عناصر الوضع الخارجي بشكل آني ومفصل. وفي هذا الصدد، يلاحظ أن بيانات موازين المدفوعات المتعلقة ببعض عناصر الخدمات والدخل والتحويلات والتدفقات المالية إما أنها غير متاحة أو متوفرة كبنود إجمالية صافية لا تعطي تفصيلاً عن العناصر الدائنة والمدينة وذلك في عدد من الدول العربية.

الموازين التجارية

ارتفع الفائض في الميزان التجاري للدول العربية في عام 2003 بقرابة 53.3 في المائة ليصل إلى 107.3 مليار دولار، وهو بذلك أعلى فائض تجاري عربي يتحقق على الإطلاق. وتعزى الزيادة في الفائض التجاري، إلى ارتفاع الصادرات العربية الإجمالية بنسبة 25.1 في المائة، مما تجاوز بكثير أثر الارتفاع في الواردات العربية الإجمالية ذات القاعدة الأصغر والتي نمت بنسبة 13.1 في المائة.

ويلاحظ في هذا الخصوص، ارتفاع الفائض التجاري في عام 2003 في كل الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط. ففي السعودية، ارتفع فائض الميزان التجاري بنسبة 43 في المائة ليصل إلى حوالي 61.2 مليار دولار، تعادل نحو 57 في المائة من الفائض التجاري الإجمالي للدول العربية. كما ارتفع الفائض التجاري بنسبة 66 في المائة في الجزائر، و56 في المائة في الكويت و37 في المائة في الإمارات، وبلغ فائض الميزان التجاري في ليبيا 6.7 أمثال المستوى المنخفض للفائض التجاري الذي كان قد سجل في عام 2002، بسبب الارتفاع الكبير للواردات في ليبيا خلال ذلك العام. أما في قطر وعمان، فقد كانت درجة الارتفاع في الفائض التجاري أقل حيث بلغت نحو 8 في المائة في قطر ونحو واحد في المائة في عمان. وبالنسبة للدول العربية الأخرى، التي يمثل النفط جزءاً هاماً من صادراتها، فيلاحظ ارتفاع الفائض التجاري في البحرين، وتحول العجز التجاري في السودان إلى فائض طفيف، وتقلص عجز الميزان التجاري لمصر، مقابل تراجع الفائض التجاري لسورية وانخفاض الفائض في اليمن بدرجة طفيفة.

أما بالنسبة للدول العربية الأخرى، فقد عاد العجز التجاري للتوسع في الأردن ولبنان بعد انكماشه في العام السابق، كما سجلت المغرب ارتفاعاً ملحوظاً في عجزها التجاري بينما سجلت الدول المتبقية زيادات متفاوتة في حجم العجز التجاري لديها.

وتشير البيانات المتاحة في جانب الصادرات السلعية إلى ارتفاع القيمة الإجمالية للصادرات من كافة الدول العربية في عام 2003 باستثناء سورية وموريتانيا. وفي هذا الصدد، تظهر بيانات الدول الرئيسية المصدرة للنفط ارتفاع قيمة صادرات السعودية بنسبة 31.5 في المائة، والإمارات بنسبة 26.2 في المائة والكويت بنسبة 36.4 في المائة، والجزائر بنسبة 30.7 في المائة، وليبيا بنسبة 43.1 في المائة، بينما بلغت الزيادة في الصادرات الإجمالية 14.3 في المائة في قطر و4.4 في المائة في عمان.

ومن المقدر أنه، بالإضافة إلى استفاضة هذه الدول من ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2003 فقد زادت أيضاً وبدرجات متفاوتة كميات النفط المصدرة منها، باستثناء عُمان التي تراجع إنتاجها النفطي بعض الشيء في السنوات الأخيرة. كذلك انعكس ارتفاع الطلب العالمي أيضاً بشكل إيجابي على صادرات هذه الدول من المواد النفطية المكررة ومن الغاز والغاز الطبيعي المسال والمكثفات والبتروكيماويات. ويشار بشكل خاص، إلى أن الصادرات من الغاز والمنتجات المستمدة منه ربما تكون قد تجاوزت من حيث الأهمية صادرات النفط الخام في كل من قطر والجزائر. وأخيراً فقد سجل عام 2003 زيادة في نشاط إعادة التصدير في عدد من الدول المذكورة.

وبالنسبة لتطور الصادرات السلعية في بقية الدول العربية، يلاحظ نمو الصادرات في الأردن بنسبة 11.3 في المائة وهو معدل يقل عن معدلات النمو السريعة المحققة في العامين السابقين البالغة نحو 21 في المائة في المتوسط سنوياً، ويعزى ذلك في جانب منه إلى تأثير قطاع التصدير بالحرب التي اندلعت في العراق. وفي البحرين، نمت الصادرات السلعية بنسبة 13.4 في المائة، بينما نمت الصادرات بنسبة 14.9 في المائة في تونس، التي تحققت فيها زيادات في الصادرات من المشتقات النفطية والمواد الكيماوية والأسمدة إضافة إلى نمو صادرات المنسوجات والألبسة التي أصبحت أهم سلع التصدير بنصيب يتجاوز 40 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية. وفي السودان، واصلت الصادرات نموها للعام الثاني على التوالي وارتفعت بنسبة بلغت 30.4 في المائة بفضل الزيادة في قيمة الصادرات النفطية لتتجاوز الصادرات الإجمالية حاجز الـ 2 مليار دولار وذلك للمرة الأولى.

وفي لبنان، تسارع معدل نمو الصادرات حيث بلغ 41.9 في المائة مقارنة مع 15.6 في المائة في عام 2002، بفضل زيادة الإنتاج وتحسن جهود التسويق إضافة إلى ركود الطلب المحلي على المنتجات القابلة للتصدير الأمر الذي أتاح المزيد منها للأسواق الخارجية. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الصادرات اللبنانية قد تضاعف حجمها بين عامي 2000 و2003 إلا أن تغطيتها للواردات في نهاية عام 2003 لم تتجاوز 21.7 في المائة.

وفي مصر، استأنفت الصادرات نموها بعد تراجعها بشكل طفيف في عام 2002، حيث ارتفعت بنسبة 24 في المائة. ويعزى ذلك، بالإضافة إلى تحسن حصيللة صادرات النفط والغاز، إلى زيادة الصادرات غير النفطية التي تعززت تنافسيتها بالانخفاض الملحوظ في سعر الصرف خاصة بعد إعلان قرار تعويم الجنيه المصري في يناير 2003. وفي المغرب، نمت الصادرات بنسبة 11.4 في المائة بفضل التحسن في صادرات الملابس والأحذية والسلع المعدنية والكهربائية، بينما نمت الصادرات السلعية في اليمن بنسبة 8.9 في المائة بفضل تحسن عائدات النفط، كما نمت في جيبوتي بنسبة قدرها 7.9 في المائة.

وفي مقابل هذه التطورات الإيجابية في الصادرات، فقد انخفضت صادرات سورية بنسبة 12.1 في المائة في عام 2003، ويعزى ذلك إلى إفرازات الوضع العسكري والسياسي في العراق وتوقف صادرات سورية إليه. كذلك انخفضت

صادرات موريتانيا بنسبة 7 في المائة في عام 2003 بسبب ضعف أداء عنصري الصادرات الرئيسيين وهما خام الحديد والأسماك.

وعلى صعيد الواردات، فإن التقديرات المتاحة تشير إلى ارتفاع الواردات العربية الإجمالية في عام 2003 بنسبة 13.1 في المائة لتصل إلى قرابة 185.4 مليار دولار، مقارنة مع نسبة زيادة قدرها 10.4 في المائة في عام 2002. وتعزى هذه الزيادة إلى مجموعة من العوامل، منها انخفاض الدولار الأمريكي، المقومة به هذه الواردات، بشكل ملحوظ خلال عام 2003 أمام العملات الدولية الرئيسية، مما ترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار. وبالإضافة إلى أثر انخفاض الدولار، فقد زادت الواردات أيضاً في عدد من الدول التي شهدت توسعاً في النشاط الاقتصادي وارتفاع الطلب المحلي فيها على المنتجات ومدخلات الإنتاج المستوردة، كما زادت أيضاً الواردات المرتبطة بقطاع النفط وتطوير مشاريع الغاز في عدد من الدول. وأخيراً فقد ارتفعت فاتورة استيراد النفط ومشتقاته في الدول العربية المستوردة للنفط في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية.

ومع ذلك، تنبغي الإشارة إلى أن الزيادة التي حدثت في معدلات الاستيراد تعتبر، في ضوء التطورات في العوامل المشار إليها أعلاه معتدلة نسبياً. ويعكس ذلك بشكل عام التوجهات المستمرة لترشيد الاستيراد، كما يعكس أيضاً، حرص السلطات المسؤولة في عدد من الدول المصدرة للنفط على العمل على ادخار جزء من الزيادة التي تحققت في المداخيل النفطية لدعم القدرة على التعامل مع التطورات غير المواتية التي قد تحدث في المستقبل في أسواق النفط الدولية التي تنسم بدرجة عالية من التذبذب كما أوضحت التجربة.

ولقد تحققت أعلى نسب الزيادة في الواردات في عام 2003 في موريتانيا وهي 24.2 في المائة، حيث ارتفعت فيها الواردات المرتبطة بالاستكشافات في قطاع النفط. وتتلوها قطر بنسبة زيادة تجاوزت 23 في المائة، حيث تنفذ قطر مشاريع كبيرة في مجال صناعة الغاز والبتروكيماويات.

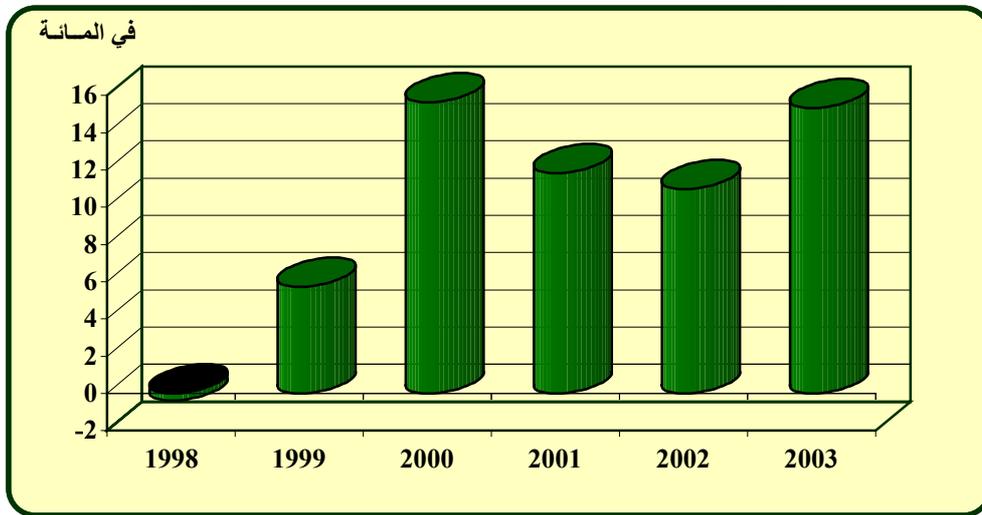
كذلك ارتفعت الواردات بنسبة 21.8 في المائة في الإمارات، وبنسبة تجاوزت 19 في المائة في كل من الكويت والمغرب، وبنسبة 18 في المائة في جيبوتي. ولقد شهدت الدول الثلاث الأولى توسعاً ملحوظاً في النشاط الاقتصادي خلال عام 2003. كما أنه يقدر حدوث ارتفاع في متطلبات الاستيراد لأغراض إعادة التصدير في الإمارات والكويت، بينما زادت كلفة النفط المستورد في المغرب، وهو نفس العامل الذي يرجح أن يكون وراء زيادة الاستيراد في جيبوتي بشكل رئيسي.

وبجانب هذه الدول، ارتفعت الواردات بنسبة 14.3 في المائة في السعودية و12.6 في تونس، وبنسبة زيادة في حدود 11 في المائة في كل من اليمن والجزائر، حيث شهد النشاط الاقتصادي توسعاً ملموساً في هذه الدول. كذلك ارتفعت الواردات بنسبة 11.5 في المائة في لبنان و10.8 في المائة في الأردن حيث تعكس الزيادة في جانب مهم منها ارتفاع

أسعار النفط المستورد. كما ارتفعت الواردات في السودان بنسبة 10.6 في المائة بسبب الزيادة في الواردات من السلع المصنعة والمعدات والآلات المرتبطة بمشاريع البنية الأساسية في قطاع الطاقة.

وفي المقابل، انخفضت القيمة المطلقة للواردات بنسبة 18.7 في المائة في ليبيا بين عامي 2002 و2003. ويذكر أن الواردات كانت قد سجلت زيادة كبيرة في حدود 64 في المائة في ليبيا عام 2002. وبجانب انخفاض الواردات في ليبيا، فقد نمت الواردات بنسبة تقل عن 3 في المائة في مصر، وبما يتراوح بين 1-2 في المائة في سورية وعمان. ومن المرجح أن يكون انخفاض سعر الصرف في عام 2003 في مصر قد أسهم في الحد من معدلات الاستيراد فيها.

الشكل (1): نسبة الميزان التجاري للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي، 1998-2003



موازن الخدمات والدخل والتحويلات الجارية*

تظهر البيانات والتقديرات المتاحة ارتفاع العجز الإجمالي في صافي موازين الخدمات والدخل للدول العربية بنسبة 8.2 في المائة في عام 2003 مقارنة مع نسبة زيادة قدرها 37.9 في المائة في عام 2002. ولقد زادت في جانب المدفوعات، مبالغ دخل الاستثمار والخدمات المرتبطة بالشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط. كما ارتفعت مدفوعات الشحن والتأمين مع الزيادات المشار إليها فيما تقدم في معدلات الاستيراد في الدول العربية. أما في جانب إيرادات الخدمات والدخل، فقد كان التطور الأبرز هو تجاوز قطاع السياحة في عام 2003 في معظم الدول للتراجع الذي كان قد شهده خلال الربع الأول من العام نتيجة لتطورات الوضع في العراق. وقد لعبت السياحة العربية

البيئية دوراً هاماً في إنعاش الحركة في هذا القطاع، مما يجب أن يضيف بعداً جديداً للأفكار والخطط الرامية للنهوض بهذا القطاع واستغلال الإمكانيات الكبيرة التي يزر بها. وفي مقابل هذا التطور في الإيرادات، فقد تأثرت إيرادات دخل الاستثمارات العربية من استمرار انخفاض العائدات من الاستثمارات في الأسواق المالية الرئيسية، كما تأثرت العائدات من الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية سلباً بانخفاض أسعار الفوائد الدولية.

وبالنسبة للتطورات على مستوى الدول، يلاحظ أن، مجموع العجز في ميزان الخدمات والدخل في السعودية والإمارات قد شكل في عام 2003 قرابة 72 في المائة من إجمالي العجز في صافي موازين الخدمات والدخل للدول العربية مجتمعة. ولقد زاد عجز الخدمات والدخل في الإمارات بنسبة 34.8 في المائة خلال عام 2003 بينما ارتفع العجز في هذا البند في السعودية بنسبة 11.3 في المائة. وفي الكويت، والتي كان ميزان الخدمات والدخل قد أسفر فيها عن عجز في عام 2002 وذلك للمرة الأولى فقد ارتفع العجز مجدداً في عام 2003 وبنسبة 55.6 في المائة. أما في الجزائر فقد أسهمت الزيادة في العائدات من الاحتياطات الخارجية نتيجة لتنامي حجمها، وكذلك التحسن النسبي في أداء قطاع السياحة، في احتواء الزيادة في عجز ميزان الخدمات والدخل الإجمالي لتبقى في حدود 17 في المائة، حيث يلاحظ أن حجم العجز في هذا البند في عام 2003 يقل عن مستواه في كل من عامي 1999 و2000. وبالإضافة لهذه الدول سُجلت زيادات متفاوتة في عجز موازين الخدمات والدخل في كل من السودان واليمن وسورية وموريتانيا.

وفي المقابل، ارتفع فائض الخدمات والدخل خلال عام 2003 بنسبة 75.6 في المائة في مصر و49.7 في المائة في المغرب. ولقد حقق قطاعا السياحة في هذين البلدين أرقاماً قياسية، كما ارتفعت العائدات من رسوم المرور في قناة السويس في مصر لأعلى مستوى لها خلال كامل الفترة 1998-2003. وإلى جانب هاتين الدولتين، ارتفع فائض ميزان الخدمات والدخل في جيبوتي كما ارتفع بشكل طفيف في تونس، بينما تراجع العجز في هذا البند بدرجات متفاوتة في بقية الدول.

أما بالنسبة لبند صافي التحويلات الجارية، والذي تشكل تحويلات العاملين أهم عناصره، فإن التقديرات المتاحة تظهر انخفاض العجز فيه في عام 2003 بنسبة 15.1 في المائة ليصل إلى نحو 9.8 مليار دولار. ويُشار إلى أن العجز في هذا البند ناجم عن ارتفاع حجم المدفوعات الإجمالية لتحويلات العاملين في الدول العربية، إضافة إلى مدفوعات التحويلات الخاصة الأخرى، ومنح المعونات الرسمية المقدمة من هذه الدول، بالمقارنة مع إيرادات تحويلات العاملين والتحويلات الخاصة الأخرى والمنح التي تحصل عليها الدول العربية. ويرجع ذلك، إلى أن الدول العربية المستضيفة للعمالة، وأبرزها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وليبيا، تضم بجانب العمالة العربية عمالة أخرى أجنبية، كما أنها تقوم بتقديم منح المعونات إلى دول نامية غير عربية.

* تعكس بيانات ميزان الخدمات والدخل لدولة الإمارات العربية المتحدة في عامي 2002 و2003 تضمين بيانات محدثة عن دخل الاستثمار شاملة بيانات محدثة عن معاملات الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط والغاز.

وبالنسبة للتطورات في هذا البند على مستوى الدول، فإنه يلاحظ من المعلومات المتوفرة زيادة عجز صافي التحويلات الجارية خلال عام 2003، بدرجات متفاوتة في كل من الإمارات والكويت وليبيا وعمان والبحرين بشكل رئيسي نتيجة للزيادة في تحويلات العاملين الأجانب لدى هذه الدول. ويلاحظ في المقابل، انخفاض عجز صافي التحويلات في السعودية نتيجة لحدوث تراجع نسبي في تحويلات العاملين والتحويلات الخاصة الأخرى.

أما بالنسبة للدول التي تسفر حصيلة صافي التحويلات الجارية لديها عن فائض، فيلاحظ ارتفاع معدل الفائض المحقق خلال عام 2003 في كل هذه الدول باستثناء مصر والسودان. ويشار في هذا الصدد، إلى أن ارتفاع الفائض لدى كل من المغرب والجزائر وتونس قد أسهم فيه ارتفاع اليورو مقابل الدولار خلال عام 2003، حيث أن معظم تحويلات العاملين إلى هذه الدول تأتي من العمالة المهاجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي. كما يشار في هذا السياق، إلى أنه بينما ارتفعت المنح الرسمية المقدمة لتونس بشكل طفيف خلال عام 2003 فقد انخفضت المنح الرسمية المقدمة للمغرب. وبجانب هذه الدول الثلاث، فقد ارتفع في عام 2003 فائض صافي التحويلات بشكل ملموس في الأردن حيث فاق الثلاثة مليارات دولار وذلك للمرة الأولى، نتيجة لارتفاع مستوى تحويلات العاملين وكذلك المنح الرسمية والتي ارتفعت بشكل كبير. كما ارتفع وبدرجات متفاوتة فائض صافي التحويلات في سورية وموريتانيا واليمن وجيبوتي. وفي المقابل، انخفض فائض صافي التحويلات لدى مصر في عام 2003 بسبب الانخفاض الملحوظ الذي حدث في مبالغ المنح الرسمية المقدمة إليها.

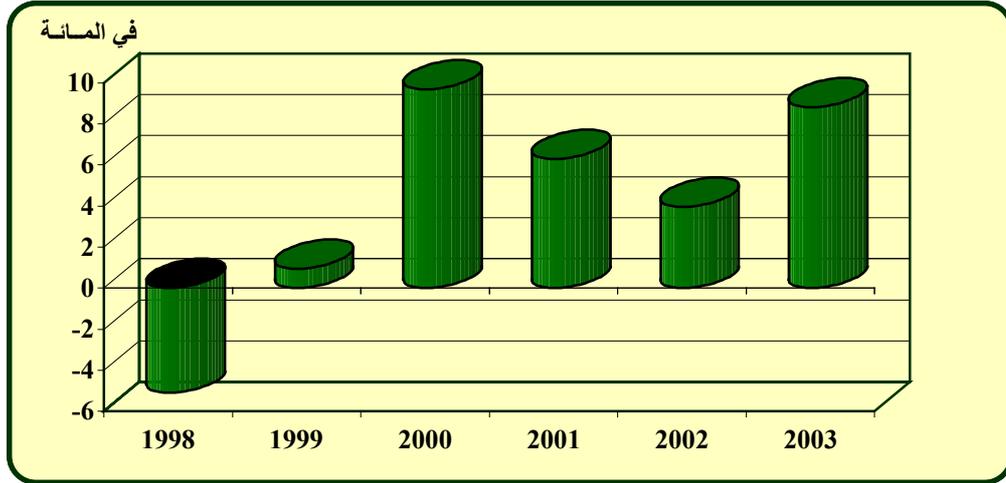
موازن الحسابات الخارجية الجارية

حققت موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية في عام 2003، على خلفية الفائض التجاري القياسي المسجل في ذلك العام، إضافة إلى تراجع عجز صافي التحويلات الجارية، فائضاً قدره نحو 61.7 مليار دولار. ويعادل ذلك نحو مثلي ونصف الفائض الخارجي المحقق في عام 2002. ولا يقارب هذا الفائض في حجمه خلال الفترة منذ عام 1981، إلا الفائض المحقق في عام 2000. ويذكر أن عام 2000 كان قد شهد أيضاً ارتفاعاً مهماً في أسعار النفط والكميات المصدرة منه، مع ملاحظة ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الدولية الرئيسية في ذلك العام وانخفاضه في عام 2003.

ولقد تحققت زيادات في الفائض الخارجي الجاري في كافة الدول الرئيسية المصدرة للنفط أبرزها في السعودية وليبيا والجزائر. ففي السعودية ارتفع الفائض في عام 2003 بنسبة 150 في المائة ليصل إلى نحو 29.7 مليار دولار تعادل حوالي 48 في المائة من إجمالي الفائض الخارجي الجاري للدول العربية. وفي ليبيا، تحول وضع الحساب الجاري من عجز قدره 0.4 مليار دولار إلى فائض يقدر بحوالي 3.5 مليار دولار. وفي الجزائر، زاد ارتفاع الفائض الجاري قليلاً

عن الضعف ليصل إلى 8.9 مليار دولار. وبجانب هذه الدول الثلاث، ارتفع الفائض في الحساب الجاري بنسبة 84 في المائة و78 في المائة تبعاً في كل من الإمارات والكويت، وارتفع بمعدل أقل في قطر بلغ 33 في المائة.

الشكل (2) : نسبة الميزان الجاري للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي، 1998 - 2003



أما بالنسبة لبقية الدول العربية، فقد زاد حجم الفائض الخارجي الجاري في عام 2003 في كل من الأردن ومصر والمغرب، وتقلص حجم العجز الجاري لدى البحرين حيث وصل تقريباً إلى مرحلة التوازن، كما تقلص العجز الجاري أيضاً في كل من تونس والسودان. وفي المقابل، تراجع الفائض الجاري لدى كل من سورية وعمان واليمن وزاد العجز الجاري لموريتانيا ودرجة أقل لدى جيبوتي.

وتجدر الإشارة، إلى أن نسبة الفائض في موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية لنواتجها المحلي الإجمالي المقدر لعام 2003 بلغت 8.8 في المائة مقارنة مع 4 في المائة في العام السابق له و9.7 في المائة في عام 2000.

ولقد تحققت أعلى نسبة لفائض الميزان الجاري للناتج المحلي الإجمالي في عام 2003 في قطر حيث بلغت 20.4 في المائة. كذلك حققت كل من الكويت وليبيا والسعودية والجزائر والأردن وعمان نسباً عالية لفائض الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي بلغت 18.1 في المائة في الكويت، و16.6 في المائة في ليبيا، ونحو 13.8 في المائة في السعودية و13.4 في المائة في الجزائر، و9.7 في المائة في الأردن.

وفي المقابل، استمر لبنان في تسجيل أعلى نسب عجز الحساب الخارجي الجاري للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، إذ بلغت النسبة لديه في عام 2003 نحو 30.0 في المائة. كذلك ارتفعت نسبة العجز في الحساب الجاري للناتج

المحلي الإجمالي في موريتانيا بشكل كبير وذلك من 4.6 في المائة إلى 22.6 في المائة في عام 2003، بسبب الاتساع الملحوظ المشار إليه لديها في عجز الميزان التجاري وميزان الخدمات والدخل.

موازن الحسابات الرأسمالية والمالية والموازن الكلية*

في ضوء الفائض الكبير المحقق في الحساب الجاري خلال عام 2003 زادت حركة التدفقات الرأسمالية والمالية الصافية لمجموع الدول العربية باتجاه الخارج، حيث بلغت 43.1 مليار دولار مقارنة بنحو 17.5 مليار دولار في عام 2002.

ويلاحظ في هذا الخصوص، أن التدفقات الرأسمالية والمالية الصافية باتجاه الخارج بلغت قرابة 27.7 مليار دولار في السعودية وهو ما يعادل أكثر من ثلاثة أضعاف مستواها في عام 2002. كذلك ارتفعت التدفقات الصافية للخارج في كل من الإمارات والجزائر والكويت ومصر كما سجل ميزان الحساب الرأسمالي والمالي للأردن في عام 2003 أول حركة صافية له باتجاه الخارج.

وفي المقابل، تراجع حجم التدفقات الرأسمالية والمالية الصافية للخارج في كل من البحرين وعمان وقطر وسورية في عام 2003، كما حدث تغير في وجهتها في المغرب واليمن حيث تم تسجيل زيادة صافية في هذه التدفقات للبلدين المذكورين. كذلك حدثت زيادة في حجم التدفقات الرأسمالية والمالية الصافية إلى كل من تونس وجيبوتي والسودان ولبنان وموريتانيا.

ووفقاً للبيانات المتاحة في عدد محدود من الدول عن العناصر المكونة لموازن الحسابات الرأسمالية والمالية، يلاحظ ارتفاع أصول استثمارات الحافظة وبند صافي الاستثمارات الأخرى في الكويت وانخفاض استثمارات الحافظة في البحرين في جانبي الأصول والخصوم وهو ما حدث في المغرب أيضاً. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص، إلى أن حجم استثمارات الحافظة في المنطقة العربية يعتبر محدوداً، بالنظر إلى أن أغلب الأسواق المالية العربية ما زال بشكل عام يفتقد إلى الدرجة المطلوبة من العمق والسيولة كما أنه توجد قيود في الدخول إلى بعض هذه الأسواق.

وبالنسبة لتدفقات الاستثمار المباشر للدول العربية، يلاحظ معاودتها للارتفاع في المغرب في عام 2003 إلى ما يماثل الحدود المرتفعة نسبياً لعام 2001 بعد أن كانت قد هبطت بشكل كبير خلال عام 2002. كما يلاحظ ارتفاعها أيضاً في

* يمثل الميزان الكلي في بعض الدول وضع ميزان المدفوعات الكلي قبل احتساب التمويل الاستثنائي.

البحرين. وفي المقابل، انخفض حجم الاستثمار المباشر في مصر بشكل كبير حيث بلغ 237 مليون دولار مقارنة بما يزيد عن مليار دولار سنوياً في المتوسط خلال الفترة 1998-2000. كذلك انخفض حجم الاستثمار المباشر بصورة ملموسة خلال عام 2003 في كل من الجزائر وتونس. وتتبع الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه على الرغم من أن تدفقات الاستثمار المباشر للدول النامية ككل قد سجلت انخفاضاً في عام 2003 للسنة الثانية على التوالي، إلا أن حجم هذه التدفقات للدول العربية يعتبر في الأساس متواضعاً. كما أن ما حدث من زيادة نسبية في الاستثمارات المباشرة في عدد من الدول العربية في بعض السنوات السابقة خارج قطاع الطاقة الذي تتركز فيه معظم هذه الاستثمارات، قد ارتبط بشكل كبير ببرامج الخصخصة التي نفذت في الدول المعنية.

وفي ضوء التطورات في موازين الحسابات الجارية، وموازن الحسابات الرأسمالية والمالية، التي تم تناولها في الفقرات السابقة، إضافة إلى بنود صافي السهو والخطأ في موازين المدفوعات، فقد أسفرت موازين المدفوعات الكلية للدول العربية في عام 2003 عن فائض بلغ 23.8 مليار دولار مقارنة بفائض كلي قدره 12.1 مليار دولار في عام 2002.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

انعكست التطورات الإيجابية في موازين المدفوعات الجارية والكلية للدول العربية، إضافة إلى ما أبدته هذه الدول من حرص على تعزيز عوامل الاستقرار المالي لديها ودعم قدرتها المستقبلية على التعامل مع الصدمات الخارجية، في ارتفاع حجم الاحتياطيات الخارجية الرسمية بشكل سنوي مضطرب منذ عام 1998. وفي هذا الإطار، شهد عام 2003 تحقيق أعلى نسبة ارتفاع في حجم الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية إذ نمت هذه الاحتياطيات بحوالي 23.2 في المائة لتبلغ 168.5 مليار دولار في نهاية العام وهو ما يزيد عن ضعف حجمها في عام 1998. وتضفي هذه الزيادات المتواصلة في الاحتياطيات أهمية أكبر على القضايا المتعلقة بإدارة الاحتياطيات والمحافظة على قيمتها الحقيقية وحمايتها من آثار التقلبات في أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية.

ولقد حققت كافة الدول العربية في عام 2003 باستثناء الكويت والإمارات، زيادات في حجم الاحتياطيات الخارجية الرسمية لديها. وتجدر الإشارة، إلى أن أكبر قدر من الزيادة من حيث الحجم تحقق في الجزائر التي ارتفعت احتياطياتها بنحو 9.7 مليار دولار إضافية لتصل إلى قرابة 33 مليار دولار، وهي بذلك صاحبة أكبر احتياطيات خارجية رسمية في الدول العربية. وتحققت أعلى الزيادات في حجم الاحتياطيات في عام 2003 بعد الجزائر، في كل من ليبيا ولبنان والمغرب والسعودية وسورية وقطر على الترتيب.

وفيما يتعلق بتغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات* فقد استمرت ليبيا والجزائر في تحقيق أعلى النسب، حيث ارتفعت تغطية الاحتياطيات للواردات في ليبيا إلى ما يزيد عن 40 شهراً وفي الجزائر إلى قرابة 30 شهراً. كذلك تحققت نسب تغطية عالية تجاوزت 22 شهراً في لبنان و17 شهراً في اليمن و16 شهراً في سورية، بينما زادت نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات عن العام في كل من المغرب ومصر.

وبجانب هذه الدول، يلاحظ حدوث تحسن ملحوظ في مستوى تغطية الاحتياطيات للواردات في الأردن والسودان خلال الفترة 1998-2003. ففي الأردن ارتفعت النسبة من 4 أشهر في عام 1998 إلى ما يزيد عن 11 شهراً في نهاية عام 2003. أما في السودان، فقد وصلت تغطية الاحتياطيات للواردات إلى 4 أشهر في نهاية عام 2003 بعد أن كانت لا تزيد كثيراً عن مستوى واردات أسبوعين في عام 1998.

الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة** خلال عام 2003 بنسبة 4.7 في المائة تعادل نحو 6.6 مليار دولار ليبلغ بنهاية العام نحو 147.1 مليار دولار. وعلى الرغم من أن هذا الارتفاع لا يرقى إلى مستوى الارتفاع الذي حدث في إجمالي الدين الخارجي خلال عام 2002 بنحو 7.7 في المائة إلا أنه يمثل استمراراً لوتيرة الارتفاع منذ عام 2001، كما أنه ثاني أعلى ارتفاع منذ منتصف عقد التسعينات. إضافة لذلك، وعند مقارنة الارتفاع الحالي بما حدث في عامي 1999 و2000، وهما عامين حققت فيهما الدول العربية معدلات نمو اقتصادي مرتفعة مثلما حدث هذا العام، يلاحظ أن ارتفاع مستوى الدين العام الخارجي كان ملحوظاً. فقد انخفض إجمالي الدين خلال العامين المذكورين بنسبة 2.3 في المائة تقريباً سنوياً في وقت ارتفع فيه النمو بنحو 6.2 سنوياً في الدول العربية المقترضة وذلك مقارنة بارتفاع في الدين خلال عام 2003 تزامن مع ارتفاع في النمو في مجموعة الدول نفسها بنحو 5.3 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع إجمالي الدين قد حدث في جميع الدول العربية المقترضة باستثناء سورية.

وقد سجلت سبع من الدول معدلات ارتفاع زادت عن 5 في المائة خلال عام 2003، هي على الترتيب تونس، موريتانيا، السودان، جيبوتي، لبنان، اليمن والأردن، في الوقت الذي سجلت فيه بقية الدول العربية المقترضة ارتفاعاً لم يتعد نحو 3 في المائة في أي منها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الارتفاع الذي حدث في إجمالي الدين الخارجي في تونس يعد كبيراً جداً بالنسبة لها حيث أنه الأعلى الذي تسجله منذ منتصف التسعينات. ويعزى الجزء الأكبر من هذا الارتفاع إلى إعادة تقييم القروض المسجلة بعملات غير الدولار الأمريكي الذي انخفض سعر صرفه بدرجة ملحوظة

* محتسبة على أساس تقسيم إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة، على قيمة الواردات السلعية لتلك السنة في الدولة المعنية.

** يتكون الدين العام الخارجي من الديون العامة طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة. وتشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسورية والصومال وعمان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

أمام جميع العملات الرئيسية خلال عام 2003. وفي المقابل، ونظراً لارتفاع قيمة الدينار التونسي تجاه الدولار بنحو 9.4 في المائة خلال عام 2003، فإن ارتفاع نسبة دينها الخارجي إلى ناتجها الإجمالي لم تتأثر سلباً بارتفاع حجم الدين. وبصورة موازية أدى تراجع الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية، وعلى وجه الخصوص اليورو والين اللذان يمثلان نحو 40 في المائة من ديون الأردن، إلى ارتفاع حجم الرصيد القائم من الدين الخارجي الأردني بنسبة بلغت نحو 8.4 في المائة. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الانخفاض في إجمالي الدين الذي حققته سورية يعتبر كبيراً بالنسبة لها وعلى وجه الخصوص أنه حدث إثر عامين ارتفع فيهما بنحو 4.6 في المتوسط وفي عام شهدت فيه ضغوطاً كبيرة من جراء عدم استقرار الأوضاع في المنطقة المحيطة بها.

لم ينعكس الارتفاع في حجم الدين الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة سلبياً على نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك نظراً لارتفاع الناتج الإجمالي في الدول العربية المقترضة بنحو 5.3 في المائة في عام 2003، الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج من 47.6 في المائة في عام 2002 إلى 47.2 في المائة في عام 2003. ويلاحظ أن هذا الانخفاض هو الأول خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

وفي تطور مماثل، ارتفع إجمالي خدمة الدين خلال عام 2003، وإن كان بدرجة أكثر حدة مقارنة بإجمالي الدين، بنسبة 14.9 في المائة ليبلغ نحو 17.2 مليار دولار. ويمثل هذا الارتفاع استمراراً للارتفاع شبه المنتظم في إجمالي خدمة الدين خلال السنوات الست الماضية، كما أنه وفي السنتين الأخيرتين قد فاق متوسط قيمته خلال الفترة نفسها. ونظراً لارتفاع إجمالي الصادرات في الدول العربية المقترضة خلال عام 2003 بمستوى مماثل تقريباً للارتفاع في خدمة الدين، فإن نسبة خدمة الدين إلى الصادرات لم تتغير كثيراً، حيث بلغت 16.2 في المائة في عام 2003 مقارنة بنحو 16.3 في المائة في عام 2002، الملحق (9/9).

وبصورة عامة، فإنه ومن أجل تسهيل المقارنة بين أوضاع الدول العربية المقترضة، فقد تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات وفق مؤشر نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية، على اعتبار أن هذه النسبة تشير إلى قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين وإمكانية استمراره في القيام بذلك. ومن جانب آخر، يلاحظ أن الدول تنقسم وبشكل عام مع وجود بعض الاستثناءات إلى المجموعات الثلاث نفسها وفق مؤشر نسبة إجمالي الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات والذي يقيس عبء المديونية بالإشارة إلى قدرة الاقتصاد على إطفاء مديونته بعائدات صادراته، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
تصنيف الدول العربية المقترضة وفق عبء المديونية
2003

المجموعة والدولة	نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات	نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات
المجموعة الأولى			
عمان	17.2	31.3	6.7
سورية	20.7	62.4	5.6
المغرب	32.4	70.0	21.5
الجزائر	36.0	89.5	16.7
مصر	41.9	148.1	12.8
اليمن	46.5	125.2	4.1
المجموعة الثانية			
تونس	55.7	137.2	14.9
جيبوتي	68.7	220.4	8.0
الأردن	76.3	161.1	22.4
لبنان	85.7	432.7	73.9
المجموعة الثالثة			
السودان	135.0	1,024.7	11.0
موريتانيا	178.2	556.3	26.5

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، ومصادر وطنية أخرى، والبنك الدولي،
التمويل العالمي للتنمية، 2003.

تضم المجموعة الأولى الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها معتدلاً نسبياً وتشمل عُمان وسورية والمغرب والجزائر ومصر واليمن، حيث تقل نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن 50 في المائة، كما يعتبر أداء هذه الدول فوق المتوسط بالنسبة للدول العربية المقترضة وفقاً لمؤشرات عبء المديونية الأخرى.

وتضم المجموعة الثانية الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها مرتفعاً، وتشمل تونس وجيبوتي والأردن ولبنان، حيث تتراوح نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول ما بين 50 و 100 في المائة، كما يعتبر أداء هذه الدول مقارباً للمتوسط بالنسبة للدول العربية وفقاً لمؤشرات عبء المديونية الأخرى. ويلاحظ أن أداء هذه المؤشرات في بعض دول هذه المجموعة يعتبر جيداً بالمقارنة مع المجموعة ككل.

وتضم المجموعة الثالثة الدول التي يعتبر عبء المديونية فيها عالياً ومتفاقماً، وتشمل السودان وموريتانيا حيث تزيد نسبة الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عن 100 في المائة، كما يعتبر أداء هذه الدول أقل من المتوسط بالنسبة للدول العربية وفقاً لمؤشرات عبء المديونية الأخرى.

الجدول رقم (2)
الدين الخارجي القائم في ذمة مجموعات الدول العربية المقترضة
2003-1998

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
الدين الخارجي القائم (مليون دولار أمريكي)						
147119.2	140499.3	130491.1	129930.2	136641.7	137786.3	الدول العربية المقترضة
80908.0	79916.3	78974.0	82152.3	88937.7	93056.6	المجموعة الأولى
38541.5	35183.3	28726.7	25746.9	25625.0	22682.7	المجموعة الثانية
27669.7	25399.7	22790.4	22046.0	22079.0	22047.0	المجموعة الثالثة
نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)						
47.2	47.6	45.1	44.4	50.4	53.0	الدول العربية المقترضة
34.3	35.2	34.7	35.1	41.5	45.3	المجموعة الأولى
69.3	69.6	62.0	57.3	56.9	50.8	المجموعة الثانية
137.4	147.4	146.5	158.7	192.7	215.4	المجموعة الثالثة
نسبة الدين الخارجي الى الصادرات من السلع والخدمات (في المائة)						
138.4	153.2	156.8	152.4	193.6	197.6	الدول العربية المقترضة
96.3	111.0	121.6	121.1	163.1	189.2	المجموعة الأولى
198.4	203.2	177.9	169.5	172.6	160.4	المجموعة الثانية
967.0	1072.3	1078.4	985.7	1841.6	340.5	المجموعة الثالثة
خدمة الدين العام الخارجي (مليون دولار أمريكي)						
17168.0	14938.6	13901.8	14236.7	13500.7	13905.3	الدول العربية المقترضة
11448.1	10446.4	10406.2	10520.7	10878.3	10849.7	المجموعة الأولى
5350.4	4257.1	3312.2	3489.6	2459.2	2298.6	المجموعة الثانية
369.5	235.1	183.4	226.0	163.2	757.0	المجموعة الثالثة
نسبة خدمة الدين العام الخارجي الى الصادرات من السلع والخدمات (في المائة)						
16.2	16.3	16.7	16.7	19.1	19.9	الدول العربية المقترضة
13.6	14.5	16.0	15.5	20.0	22.1	المجموعة الأولى
27.5	24.6	20.5	23.0	16.6	16.2	المجموعة الثانية
12.9	9.9	8.7	10.1	13.6	11.7	المجموعة الثالثة

المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004 ومصادر وطنية ودولية أخرى، والبنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية، 2003.

موقف المديونية

بلغ إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة نحو 147.1 مليار دولار. وقد شهدت المجموعات الثلاث من لدول العربية المقترضة زيادة في إجمالي ديونها الخارجية خلال عام 2003، بلغت 1.2 في المائة في المجموعة الأولى ونحو 8.9 في المائة في المجموعة الثالثة ونحو 9.5 في المائة في المجموعة الثانية. وبالنسبة لكل مجموعة، يلاحظ أن عام 2003 يمثل العام الثاني على التوالي الذي يرتفع فيه إجمالي الدين الخارجي في المجموعة الأولى وذلك بعد أربع سنوات من الانخفاض كان قد شهدها خلال الأعوام 1998-2001. وتجدر الإشارة إلى أن جميع دول هذه المجموعة

باستثناء سورية قد شهد زيادة في إجمالي دينها الخارجي خلال عام 2003 تراوحت بين 1.2 في المائة في عُمان و 2.4 في المائة في المغرب ونحو 3.0 في المائة في مصر والجزائر و 6.8 في المائة في اليمن. وفي المجموعة الثانية يلاحظ أن عام 2003 يمثل العام السادس على التوالي الذي يرتفع فيه إجمالي الدين العام الخارجي. كما يلاحظ أن جميع دول هذه المجموعة قد شهد ارتفاعاً في إجمالي دينه، فقد سجلت تونس الارتفاع الأعلى من بين دول المجموعة بنحو 15.5 في المائة تلتها جيبوتي بنحو 7.9 في المائة، ولبنان بنحو 6.4 في المائة، والأردن بنسبة 5.2 في المائة. وبالنسبة للمجموعة الثالثة فقد ارتفع دينها وللعام الرابع على التوالي وقد بلغت نسبة الارتفاع نحو 8.9 في المائة في السودان و 9.4 في المائة في موريتانيا. وبالمقارنة بين أداء المجموعات الثلاث في عام 2003 يلاحظ أن معظم الارتفاع الذي حدث في إجمالي الدين الخارجي يعزى إلى دول المجموعة الثانية، حيث ساهمت بنحو 51 في المائة منه.

وفيما يتعلق بنسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت بنسب بسيطة في المجموعة الأولى بنحو 2.5 في المائة وفي المجموعة الثانية بنحو 0.4 في المائة وبدرجة ملحوظة في المجموعة الثالثة بنحو 6.8 في المائة. وعلى صعيد الدول المقترضة فرادى، فقد ارتفعت هذه النسبة في ثلاث دول ضمت مصر من المجموعة الأولى جيبوتي ولبنان من المجموعة الثانية.

وفي جانب مؤشرات خدمة الدين العام الخارجي، يلاحظ أن العبء قد ارتفع في الدول العربية المقترضة خلال عام 2003 وفق الحجم الإجمالي لخدمة الدين ولم يتغير بدرجة تذكر وفق نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات. فقد ارتفع إجمالي خدمة الدين بنسبة 14.9 في المائة من نحو 14.9 مليار دولار في عام 2002 إلى نحو 17.2 مليار دولار في عام 2003 وذلك بالنسبة للدول المقترضة مجتمعة. وقد حدث ارتفاع بنسبة 9.6 في المائة في المجموعة الأولى وبنسبة 25.7 في المائة في المجموعة الثانية وبنسبة 57.2 في المائة في المجموعة الثالثة. وقد كان الارتفاع في خدمة الدين ملحوظاً في الأردن والمغرب والسودان.

أما نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فعلى الرغم من انخفاضها بنسبة بسيطة فقد كان أداء المجموعات متبايناً وفقها. فقد انخفضت هذه النسبة في المجموعة الأولى بنحو 6 في المائة في حين ارتفعت في المجموعتين الثانية والثالثة بنحو 12 في المائة و 30 في المائة على التوالي. وعلى صعيد الدول فقد كان الارتفاع في هذه النسبة ملحوظاً في كل من الأردن ولبنان والسودان في الوقت الذي كانت التغيرات فيه بسيطة نسبياً في بقية الدول.

أسعار صرف العملات العربية

نظم وسياسات الصرف

شهدت نظم الصرف في كل من الكويت ومصر تطورات هامة خلال عام 2003 تمثلت في قرار الكويت ربط الدينار الكويتي بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي وذلك اعتباراً من بداية يناير 2003، وإعلان مصر في أواخر يناير 2003 تعويم سعر صرف الجنيه المصري.

ففي الكويت، يأتي قرار الحكومة بربط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي وفقاً لقرار المجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ديسمبر 2001 بشأن التثبيت المشترك لعملات دول المجلس، في المرحلة الأولى مقابل الدولار الأمريكي، وذلك كخطوة باتجاه إقامة الاتحاد النقدي وإطلاق العملة الموحدة لدول المجلس المزمع الوصول إليها بحلول عام 2010. وبذلك أصبحت جميع دول مجلس التعاون الست تربط فعلياً عملاتها بالدولار الأمريكي.

وفيما يتعلق بمصر، فإن قرار الحكومة بتعويم الجنيه المصري يعتبر خطوة جديدة في محاولة لإعادة الاستقرار في سوق الصرف المصرية وبما يؤدي إلى توازن جانبي العرض والطلب على النقد الأجنبي، وخاصة الدولار الأمريكي في السوق المحلية، ومن ثم تقليص الدور الذي تلعبه السوق الموازية في تسريع انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار. وخلال الأسبوع الأول من قرار تعويم الجنيه المصري، وصل سعر الصرف إلى 5.75 جنيه للدولار، وذلك مقارنة بسعر الجنيه في السوق الموازية قبل التعويم البالغ 5.30 جنيه للدولار، والسعر المركزي الرسمي البالغ 4.51 جنيه للدولار الذي كان يعلنه البنك المركزي المصري، والذي كان يسمح بالتحرك في حدود هامش ± 3 في المائة من هذا السعر المركزي المعلن. وفي نهاية عام 2003 وصل سعر السوق للجنيه المصري إلى 6.153 جنيه للدولار.

وفيما يتعلق بنظم الصرف العربية الأخرى، لم يطرأ عليها تغيير، حيث تربط فعلياً أو رسمياً كل من الأردن ولبنان وسورية، بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الست عملتها بأسعار صرف ثابتة أمام الدولار الأمريكي. كما يقوم السودان بربط الدينار بالدولار الأمريكي، لكن ليس بسعر ثابت، وإنما تتم مراجعته مرتين في الأسبوع وعلى أساس إجراء البنك المركزي مناقصات يتم خلالها شراء وبيع النقد الأجنبي بهامش في حدود ± 1.5 في المائة حول سعر الصرف المرجعي.

وفيما يتعلق بالدول التي تربط عملاتها بسلة من العملات، تقوم ليبيا بربط الدينار بوحدة حقوق السحب الخاصة وبسعر صرف ثابت، ويقوم المغرب بربط سعر صرف الدرهم بسلة غير معلنة من العملات، وإن كان من المعروف أنها تعتمد على أوزان للشركاء التجاريين وعملات التسوية، وأن لليورو وزناً أكبر في السلة. هذا ويحدد البنك المركزي سعر صرف الدرهم المغربي يومياً وذلك بتحديد الحد الأدنى والحد الأعلى لسعر صرف الدرهم، ويستوجب على المصارف التجارية أن لا تتجاوز هذه الهوامش في معاملات البيع والشراء والتسوية.

وفيما يتعلق بالدول العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف، تقوم كل من تونس والجزائر وموريتانيا بتطبيق نظام التعويم المدار للصرف، حيث يتم تحديد قيمة العملة في السوق وفقاً لقوى العرض والطلب، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل عند الضرورة لإعادة مسار سعر الصرف ليتماشى مع مجموعة من المعايير، منها وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات واحتياطي العملة الأجنبية ومعايير أخرى تسهم في تحقيق أهداف السياسة النقدية. ويتبع نظام التعويم المستقل في كل من اليمن ومصر، كما تم توضيحه أعلاه، ويتم تحديد سعر الصرف وفق قوى العرض والطلب في السوق دون تدخل من السلطات النقدية.

وأخيراً تتبع جيبوتي نظام ترتيبات مجلس العملة، الذي يتم بناء عليه ربط الفرنك الجيبوتي بالدولار وبسعر صرف ثابت وتخصيص غطاء من الصرف الأجنبي لكل إصدار من الفرنك.

تطورات أسعار الصرف العربية

أدى استمرار ارتفاع اليورو مقابل الدولار خلال عام 2003 إلى تراجع أسعار صرف جميع العملات العربية أمام اليورو. فقد سجلت أسعار العملات الخليجية المثبتة أمام الدولار تراجعاً بصورة ملحوظة مقابل اليورو، تراوح بين 17.8 في المائة من قيمة الدينار الكويتي و20.1 في المائة من قيمة الريال السعودي. كما سجلت أسعار العملات في دول المغرب العربي أيضاً تراجعاً مقابل اليورو، حيث انخفض سعر كل من الدينار التونسي والدينار الجزائري، اللذين يتم تحديدهما وفقاً لنظام التعويم المدار، بنسبة 9.1 في المائة و18.4 في المائة من قيمتهما على التوالي. بينما تراجع سعر الدرهم المغربي الذي يرتبط بسلة من العملات العالمية حيث اليورو هو المهيمن في هذه السلة، وذلك بنسبة طفيفة 4.30 في المائة خلال العام نفسه. وسجل سعر صرف الجنيه المصري المعوم أعلى تراجع من بين العملات العربية مقابل اليورو، بلغت نسبته حوالي 55 في المائة من قيمته لمتوسط الفترة عام 2003، وبنسبة تراكمية بلغت نحو 76.3 في المائة لعامي 2002 و2003.

وفيما يخص تحركات أسعار الصرف العربية التي لا يتم تثبيتها أمام الدولار، فقد سجل الجنيه المصري أعلى تراجع في قيمته أمام الدولار، على أساس متوسط الفترة، بنسبة 30 في المائة، يلي ذلك تراجع الدينار الليبي أمام الدولار بنسبة 6.2 في المائة، وتراجع كذلك الريال اليمني أمام الدولار بنسبة 4.4 في المائة. بينما سجل كل من الدرهم المغربي والدينار التونسي والأوقية الموريتانية والدينار الجزائري، زيادة في قيمتها مقابل الدولار، وذلك بنسبة 13.1 في المائة و9.4 في المائة و3.2 في المائة، و2.9 في المائة على التوالي، الملحق (11/9). وبالنسبة لتطور أسعار صرف العملات العربية مقابل وحدات السحب الخاصة، فقد نتج عن تراجع أسعار صرف العملات العربية أمام اليورو والعملات الرئيسية الأخرى (الين، والجنيه الاسترليني) أن سجلت غالبية العملات العربية انخفاضاً أمام وحدة حقوق السحب الخاصة بدرجة أقل حدة من تراجعها أمام اليورو. وسجل الدرهم المغربي والدينار التونسي فقط، من بين العملات العربية ارتفاعاً أمام وحدة حقوق السحب الخاصة، حيث بلغت نسبة الارتفاع 6.2 في المائة و2.1 في المائة على التوالي، الملحق (12/9).

ويؤدي تراجع سعر صرف الدولار إلى ارتفاع أسعار الواردات من أوروبا واليابان في أسواق معظم الدول العربية التي ترتبط عملاتها بالدولار. غير أن تراجع سعر صرف الدولار قد يؤدي أيضاً إلى زيادة القدرة التنافسية لمنتجات دول المنطقة في الأسواق الأوروبية واليابانية. وسيكون لزيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات (وخاصة السياحة) مع أوروبا تأثير إيجابي على موازين المدفوعات وزيادة الاحتياطي لدى المصارف المركزية العربية.

مزايا وتحديات التعويم الحر (المستقل) للعملة الوطنية

تمر نظم الصرف العربية بتطورات هامة في ضوء المتغيرات في الاقتصادات الوطنية والاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من أن الدول العربية لم تعتمد كثيراً إلى تغيير نظم الصرف المعلنة بل اقتصر على استخدام سياسات غير معلنة لتحريك سعر الصرف سواء نحو الانخفاض أو الارتفاع مقابل إحدى العملات الرئيسية، إلا أن الدول العربية بدأت في السنوات الأخيرة تعلن عن سياساتها المتعلقة بإدارة سعر الصرف. ومن أبرز هذه الخطوات، اتخاذ الحكومة المصرية قرار تعويم العملة الوطنية في بداية عام 2003. ويعني التعويم الحر (المستقل) ترك تحديد سعر صرف الجنية مقابل عملة رئيسية، هي في معظم الأحيان الدولار الأمريكي لقوى السوق، وفق تفاعل الطلب والعرض. وتشكل المصارف التجارية أهم المتعاملين في السوق، وتطبق شركات الصرافة أسعار الصرف المعلنة لدى المصارف التجارية والتي تختاره كل شركة.

ومن أهم فوائد نظام التعويم الحر، أنه يشكل آلية بديلة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات بواسطة تفاعل قوى السوق، وذلك عوضاً عن الاعتماد على التعرفة الجمركية للحد من الواردات أو فرض القيود على تدفقات الحساب الجاري وحساب رأس المال. كذلك فإن هذا النظام يجعل الأعباء المترتبة عن انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف في السوق بمعزل عن تأثيراتها على الأسعار المحلية (أي التضخم) وسعر الفائدة. وبذلك فإن نظام التعويم يوفر حرية انتهاز سياسة نقدية ومالية محلية مستقلة، أكثر مما يوفره نظام سعر الصرف المثبت. وكذلك فإن تعويم العملة أيضاً يؤدي إلى تقليص تدخل السلطات الرسمية للتأثير على سعر الصرف، بحيث يلعب البنك المركزي دور المراقب في السوق وليس طرفاً نشطاً للتوفيق بين العرض والطلب، مما قد لا يستلزم الاحتفاظ بمستويات عالية من الاحتياطي للنقد الأجنبي للتدخل في سوق النقد الأجنبي، وذلك على العكس مما هو الحال في إطار انتهاز نظام سعر الصرف الثابت.

غير أن الدول التي تتبع نظام التعويم الحر تواجه تحديات عديدة، من أبرزها زيادة مخاطر سعر الصرف الناجمة عن تذبذب أسعار العملة مقابل العملات الرئيسية، والتي بدورها تزيد في عدم التيقن بالنسبة لاتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة الإنتاج والتصدير والاستيراد. وقد يحتاج التجار والمتعاملون في السوق إلى فترة تعلمٍ لوقاية معاملاتهم من الخسائر الناجمة عن مخاطر سعر الصرف، وذلك من خلال التعامل بأسعار السوق الأجلة للصرف واستخدام أدوات وترتيبات مالية للوقاية (Hedging).

وفي جانب تحركات أسعار الصرف، تفيد التجارب الدولية إلى أن تذبذب أسعار الصرف مقابل العملات الرئيسية تحت نظام الصرف المعموم يعتبر أكثر حدة مقارنة بتذبذب أسعار الصرف في ظل نظام الصرف المثبت. في ظل نظام التعويم الحر، فإن العوامل المؤثرة على حدة تذبذب أسعار الصرف تعزى إلى الظروف السوقية في تفاعل الطلب والعرض، وأيضاً المضاربة في السوق. وفي ظل نظام سعر الصرف الثابت أو المثبت، تعتبر التطورات في ميزان المدفوعات من أهم العوامل المؤثرة في تغيير سعر الصرف، مقابل عملة الربط بجانب عامل المضاربة.

وفي هذا الصدد، يمكن توضيح تأثير المضاربة على تذبذب أسعار الصرف، بأنه في ظل نظام التعويم الحر، فإن المضاربيين في سوق الصرف يواجهون بعضهم البعض، وبالتالي تؤدي هذه المضاربة إلى صافي مجموع اللعبة الصفريّة (Zero sum game)، في آخر الأمر، أي أن مكاسب البعض هي خسائر البعض الآخر. في حين أنه في إطار نظام سعر الصرف الثابت، فإن المضاربيين يواجهون توقعات البنك المركزي الذي يتدخل في السوق لضخ النقد الأجنبي من الاحتياطي لمواجهة المضاربة، وبالتالي يترتب عليه صافي خسارة للبنك المركزي. بالإضافة، فإن قرار تدخل البنك المركزي لمساندة سعر صرف معين قد يتم اتخاذه على أساس إشارات غير صحيحة، قد يعتبرها البنك المركزي ناجمة عن المضاربة، في حين أنها قد تكون ناجمة عن عوامل سوقية. وقد يخطئ البنك المركزي في قراره هذا بالتدخل في السوق مما قد يترتب عليه إلحاق تخفيض بسعر الصرف أكبر مما هو مطلوب أو زيادة في سعر صرف العملة الوطنية بأكثر مما هو منشود.

ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2003-1998)

(مليون دولار)

* 2003	2002	2001	2000	1999	1998	
الصادرات السلعية - فوب						
292,677.3	233,865.3	223,097.6	243,524.6	165,752.0	137,725.7	مجموع الدول العربية
3,081.7	2,770.0	2,294.4	1,899.3	1,831.9	1,802.4	الاردن
65,835.3	52,163.4	48,774.0	49,834.2	36,470.8	33,835.0	الإمارات
6,678.5	5,887.2	5,576.9	6,194.9	4,362.8	3,270.2	البحرين
8,618.8	7,498.9	6,628.0	5,839.9	5,873.3	5,725.0	تونس
24,460.0	18,710.0	19,090.0	21,650.0	12,320.0	10,140.0	الجزائر
89.0	82.5	75.7	75.4	69.2	59.1	جيبوتي
95,031.7	72,272.9	67,793.3	77,371.4	50,621.9	38,724.3	السعودية
2,542.2	1,949.1	1,698.7	1,806.7	780.1	595.7	السودان
5,762.0	6,556.0	5,706.0	5,146.0	3,839.0	3,142.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
11,669.7	11,173.0	11,074.1	11,318.6	7,238.0	5,521.5	عمان
12,613.2	11,031.6	10,870.1	11,594.0	7,213.7	5,030.5	قطر
20,956.5	15,363.4	16,245.9	19,476.0	12,224.8	9,616.4	الكويت
1,444.0	1,017.3	880.2	712.2	694.7	667.6	لبنان
11,859.5	8,286.5	8,452.8	12,078.0	6,707.6	6,216.0	ليبيا
8,987.3	7,250.1	7,249.0	7,060.8	5,236.5	4,402.8	مصر
8,728.5	7,838.7	6,983.1	7,325.3	7,456.4	7,113.7	المغرب
307.3	330.3	338.6	344.7	333.1	359.7	موريتانيا
4,012.2	3,684.4	3,367.0	3,797.2	2,478.3	1,503.7	اليمن
الواردات السلعية - فوب						
185,410.9-	163,862.2-	148,514.6-	142,082.0-	133,288.7-	139,732.3-	مجموع الدول العربية
5,077.9-	4,500.7-	4,301.3-	4,073.7-	3,292.0-	3,404.8-	الاردن
45,726.3-	37,533.0-	32,711.2-	30,491.9-	27,776.2-	28,676.7-	الإمارات
5,023.9-	4,697.3-	4,047.3-	4,393.6-	3,468.4-	3,298.7-	البحرين
11,055.7-	9,821.4-	9,027.2-	8,092.6-	8,022.8-	7,876.0-	تونس
13,320.0-	12,010.0-	9,480.0-	9,350.0-	8,960.0-	8,630.0-	الجزائر
338.3-	286.6-	263.1-	270.3-	251.7-	239.6-	جيبوتي
33,868.0-	29,624.3-	28,606.9-	27,704.0-	25,717.5-	27,534.5-	السعودية
2,536.1-	2,293.8-	2,024.8-	1,366.4-	1,256.2-	1,732.2-	السودان
4,478.9-	4,411.0-	4,282.0-	3,723.0-	3,621.2-	3,320.0-	سورية
...	الصومال
...	العراق
6,085.8-	5,635.9-	5,310.8-	4,593.0-	4,299.1-	5,214.6-	عمان
5,345.9-	4,325.0-	3,385.7-	2,929.7-	2,251.6-	3,070.6-	قطر
9,696.5-	8,122.6-	7,049.7-	6,450.7-	6,708.7-	7,713.5-	الكويت
6,663.0-	5,974.0-	6,799.5-	5,792.7-	5,780.4-	6,580.7-	لبنان
6,027.5-	7,409.8-	4,523.7-	4,128.8-	4,406.0-	5,753.6-	ليبيا
13,188.6-	12,822.0-	13,791.1-	15,381.4-	15,164.8-	14,617.3-	مصر
13,038.7-	10,900.1-	9,937.9-	10,519.6-	9,886.9-	9,422.9-	المغرب
511.7-	412.0-	372.3-	336.2-	304.7-	357.9-	موريتانيا
3,428.1-	3,082.6-	2,600.0-	2,484.4-	2,120.5-	2,288.8-	اليمن

* أرقام أولية .

يعكس الميزان الكلي في بعض الدول وضع ميزان المدفوعات قبل احتساب التمويل الإستثنائي.

ملاحظة: أرقام الإجمالي لجميع البنود للفترة 1998-2003 لا تشمل الصومال والعراق .

المصدر : - إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة.

تابع ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2003-1998)

(مليون دولار)

* 2003	2002	2001	2000	1999	1998	
الميزان التجاري						
107,266.5	70,003.1	74,583.0	101,442.6	32,463.4	2,006.6-	مجموع الدول العربية
1,996.2-	1,730.7-	2,006.9-	2,174.4-	1,460.1-	1,602.4-	الاردن
20,108.9	14,630.4	16,062.8	19,342.3	8,694.6	5,158.3	الإمارات
1,654.5	1,189.9	1,529.5	1,801.3	894.4	28.5-	البحرين
2,436.8-	2,322.5-	2,399.2-	2,252.7-	2,149.5-	2,151.0-	تونس
11,140.0	6,700.0	9,610.0	12,300.0	3,360.0	1,510.0	الجزائر
249.3-	204.1-	187.4-	194.9-	182.5-	180.5-	جيبوتي
61,163.7	42,648.6	39,186.4	49,667.4	24,904.4	11,189.8	السعودية
6.1	344.7-	326.1-	440.3	476.1-	1,136.5-	السودان
1,283.1	2,145.0	1,424.0	1,423.0	217.9	178.0-	سورية
...	الصومال
...	العراق
5,583.9	5,537.1	5,763.3	6,725.6	2,938.9	306.9	عمان
7,267.3	6,706.6	7,484.3	8,664.3	4,962.1	1,959.9	قطر
11,260.0	7,240.8	9,196.2	13,025.3	5,516.1	1,902.9	الكويت
5,219.0-	4,956.7-	5,919.3-	5,080.5-	5,085.8-	5,913.1-	لبنان
5,832.0	876.6	3,929.0	7,949.2	2,301.6	462.4	ليبيا
4,201.3-	5,571.9-	6,542.1-	8,320.6-	9,928.3-	10,214.5-	مصر
4,310.2-	3,061.4-	2,954.8-	3,194.3-	2,430.5-	2,309.1-	المغرب
204.4-	81.8-	33.7-	8.5	28.4	1.9	موريتانيا
584.1	601.8	767.0	1,312.8	357.8	785.1-	اليمن
ميزان الخدمات والدخل (صافي)						
35,756.2-	33,081.6-	23,997.4-	26,939.8-	17,181.0-	15,437.5-	مجموع الدول العربية
147.7-	171.9-	55.9-	49.9	8.5-	52.6	الاردن
9,162.7-	6,799.2-	1,902.8-	1,628.7-	1,301.9-	1,338.1-	الإمارات
317.0-	383.5-	38.3-	183.5-	168.9-	89.1-	البحرين
381.0	379.3	638.1	695.1	889.2	712.0	تونس
3,990.0-	3,410.0-	3,220.0-	4,160.0-	4,130.0-	3,480.0-	الجزائر
157.9	123.4	122.8	102.0	116.8	108.3	جيبوتي
16,605.6-	14,921.9-	14,713.1-	19,960.2-	10,535.1-	9,385.3-	السعودية
1,663.0-	1,379.7-	1,264.9-	1,194.8-	297.8-	186.2-	السودان
1,275.3-	1,184.0-	756.0-	847.0-	609.2-	395.0-	سورية
...	الصومال
...	العراق
2,465.5-	2,161.2-	2,221.1-	2,010.4-	1,961.0-	1,901.2-	عمان
3,091.2-	3,577.7-	3,220.6-	3,190.4-	2,790.9-	2,415.4-	قطر
1,315.2-	845.5-	1,210.3	3,601.8	1,498.1	2,086.7	الكويت
295.1-	453.7-	29.7-	364.1	6.1-	244.4-	لبنان
470.9-	489.2-	725.3-	666.5-	586.4-	584.5-	ليبيا
4,463.9	2,541.8	2,688.6	3,323.8	3,938.4	2,772.1	مصر
1,809.0	1,208.2	1,053.9	273.9	125.8	168.9-	المغرب
159.2-	58.6-	194.4-	133.3-	122.5-	118.3-	موريتانيا
1,609.4-	1,498.1-	1,369.0-	1,375.7-	1,231.0-	862.9-	اليمن

* أرقام أولية .

يعكس الميزان الكلي في بعض الدول وضع ميزان المدفوعات قبل احتساب التمويل الإستثنائي.

ملاحظة: أرقام الإجمالي لجميع البنود للفترة 1998-2003 لا تشمل الصومال والعراق .

المصدر : - إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة.

تابع ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2003-1998)

(مليون دولار)

* 2003	2002	2001	2000	1999	1998	
ميزان السلع والخدمات والدخل						
71,510.3	36,921.5	50,585.6	74,503.0	15,282.4	17,444.1-	مجموع الدول العربية
2,143.9-	1,902.6-	2,062.9-	2,124.5-	1,468.6-	1,549.8-	الاردن
10,946.2	7,831.2	14,160.0	17,713.6	7,392.7	3,820.3	الإمارات
1,337.5	806.4	1,491.2	1,617.8	725.5	117.6-	البحرين
2,055.8-	1,943.2-	1,761.1-	1,557.6-	1,260.3-	1,439.0-	تونس
7,150.0	3,290.0	6,390.0	8,140.0	770.0-	1,970.0-	الجزائر
91.4-	80.7-	64.6-	92.8-	65.7-	72.2-	جيبوتي
44,558.1	27,726.7	24,473.3	29,707.2	14,369.3	1,804.5	السعودية
1,656.9-	1,724.4-	1,591.0-	754.5-	773.9-	1,322.7-	السودان
7.8	961.0	668.0	576.0	391.4-	573.0-	سورية
...	الصومال
...	العراق
3,118.4	3,375.9	3,542.2	4,715.2	977.9	1,594.3-	عمان
4,176.1	3,128.8	4,263.7	5,473.9	2,171.2	455.5-	قطر
9,944.8	6,395.3	10,406.5	16,627.2	7,014.2	3,989.6	الكويت
5,514.1-	5,410.4-	5,949.0-	4,716.4-	5,091.9-	6,157.5-	لبنان
5,361.0	387.4	3,203.7	7,282.7	1,715.2	122.1-	ليبيا
262.6	3,030.1-	3,853.5-	4,996.8-	5,989.9-	7,442.4-	مصر
2,501.2-	1,853.2-	1,900.9-	2,920.4-	2,304.8-	2,478.1-	المغرب
363.6-	140.4-	228.1-	124.7-	94.1-	116.4-	موريتانيا
1,025.3-	896.3-	602.0-	62.9-	873.2-	1,648.0-	اليمن
صافي التحويلات الجارية						
9,844.1-	11,593.8-	10,964.4-	11,683.2-	9,974.1-	9,463.8-	مجموع الدول العربية
3,106.8	2,264.3	2,058.8	2,184.0	1,873.5	1,571.7	الاردن
4,661.7-	4,424.8-	4,209.6-	3,961.8-	3,907.4-	3,675.9-	الإمارات
1,339.9-	1,319.7-	1,264.1-	990.2-	819.4-	659.8-	البحرين
1,263.4	1,127.6	895.2	736.3	809.6	764.0	تونس
1,750.0	1,070.0	670.0	790.0	790.0	1,060.0	الجزائر
43.6	40.6	32.7	53.1	62.7	68.9	جيبوتي
14,896.3-	15,853.6-	15,120.0-	15,390.1-	13,958.1-	14,954.0-	السعودية
718.4	750.8	374.3	237.0	342.3	365.2	السودان
761.5	479.0	493.0	485.0	493.2	531.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
1,672.3-	1,602.1-	1,531.9-	1,451.2-	1,438.2-	1,466.8-	عمان
...	قطر
2,378.8-	2,145.0-	2,078.0-	1,955.8-	2,004.1-	1,775.0-	الكويت
73.2	79.6	151.2	300.3-	227.3-	151.1	لبنان
1,816.2-	779.2-	411.1-	241.2-	185.0-	261.2-	ليبيا
3,598.7	3,953.4	4,102.5	4,172.4	4,508.4	5,043.6	مصر
4,122.9	3,330.1	3,476.1	2,451.4	2,139.0	2,335.0	المغرب
115.6	95.6	123.5	98.8	123.8	108.9	موريتانيا
1,367.1	1,339.6	1,273.0	1,399.5	1,422.9	1,329.7	اليمن

* أرقام أولية.

يعكس الميزان الكلي في بعض الدول وضع ميزان المدفوعات قبل احتساب التمويل الإستثنائي.

ملاحظة: أرقام إجمالي لجميع البنود للفترة 1998-2003 لا تشمل الصومال والعراق.

المصدر: - إستانبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة.

تابع ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2003-1998)

(مليون دولار)

* 2003	2002	2001	2000	1999	1998	
الموازن الجارية						
61,666.1	25,327.6	39,621.0	62,819.7	5,308.4	26,907.6-	مجموع الدول العربية
962.9	361.5	4.2-	59.4	404.9	21.9	الاردن
6,284.5	3,406.4	9,950.3	13,751.7	3,485.3	144.3	الإمارات
2.4-	513.3-	227.1	627.6	93.9-	777.4-	البحرين
792.4-	815.5-	865.9-	821.3-	450.7-	675.0-	تونس
8,900.0	4,360.0	7,060.0	8,930.0	20.0	910.0-	الجزائر
47.8-	40.1-	31.9-	39.7-	3.0-	3.3-	جيبوتي
29,661.9	11,873.1	9,353.3	14,317.0	411.2	13,149.3-	السعودية
938.6-	973.6-	1,216.8-	517.5-	431.6-	957.4-	السودان
769.2	1,440.0	1,161.0	1,061.0	101.9	42.0-	سورية
...	الصومال
...	العراق
1,446.1	1,773.8	2,010.4	3,264.0	460.3-	3,061.1-	عمان
4,176.1	3,128.8	4,263.7	5,473.9	2,171.2	455.5-	قطر
7,565.9	4,250.4	8,328.5	14,671.4	5,010.2	2,214.6	الكويت
5,440.9-	5,330.8-	5,797.9-	5,016.7-	5,319.2-	6,006.4-	لبنان
3,544.8	391.8-	2,792.6	7,041.5	1,530.2	383.3-	ليبيا
3,861.3	923.3	249.0	824.4-	1,481.5-	2,398.8-	مصر
1,621.7	1,476.9	1,575.2	468.9-	165.8-	143.1-	المغرب
248.0-	44.8-	104.5-	26.0-	29.8	7.5-	موريتانيا
341.8	443.3	671.0	1,336.6	549.7	318.3-	اليمن
ميزان الحساب الرأسمالي والمالي						
43,098.6-	17,527.4-	23,141.6-	37,273.8-	2,761.2-	15,690.1	مجموع الدول العربية
75.2-	199.0	106.3	811.3	491.4	588.0	الاردن
4,013.6-	1,497.6-	9,464.8-	10,916.6-	1,955.1-	607.2	الإمارات
233.2-	1,132.7-	318.9-	37.8	329.8	122.6	البحرين
1,205.7	1,005.5	1,151.0	608.9	1,135.7	490.0	تونس
1,310.0-	710.0-	870.0-	1,360.0-	2,400.0-	830.0-	الجزائر
59.8	34.9	10.2	30.7	1.2-	22.5	جيبوتي
27,652.9-	8,858.1-	11,339.7-	11,732.5-	2,362.1	12,493.5	السعودية
1,389.9	841.5	490.5	299.7	418.4	288.4	السودان
119.0-	230.0-	234.0-	76.0-	255.2	223.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
572.2-	1,141.7-	704.8-	639.8-	124.8	1,482.4	عمان
1,123.4-	2,035.2-	1,054.7-	1,884.0-	286.5	407.4	قطر
9,901.2-	3,490.5-	3,382.9-	11,555.2-	5,003.6-	2,841.3-	الكويت
3,529.2	2,611.4	1,136.3	1,325.6	1,474.3	805.5	لبنان
89.2	89.1	1,590.9-	887.5-	519.2-	548.5-	ليبيا
5,041.7-	2,647.2-	780.8	1,065.8-	987.8-	2,585.4	مصر
415.1	650.2-	1,957.2	54.2-	1,667.4	230.0	المغرب
214.3	101.0	40.2	17.6	48.7-	21.1-	موريتانيا
40.5	16.5-	146.6	233.7-	391.4-	415.0-	اليمن

* أرقام أولية .

يعكس الميزان الكلي في بعض الدول وضع ميزان المدفوعات قبل احتساب التمويل الإستثنائي.

ملاحظة: أرقام الإجمالي لجميع البنود للفترة 1998-2003 لا تشمل الصومال والعراق .

المصدر : - إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004.

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، والإحصاءات المالية الدولية، وإحصاءات إتجاه التجارة.

تابع ملحق (1/9) : موازين مدفوعات الدول العربية
(2003-1998)

(مليون دولار)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
بنود صافي السهو والخطأ						
5,227.4	4,332.0	19.3-	2,766.5	3,641.8	7,724.6	مجموع الدول العربية
536.1	56.7	82.3	315.1	29.5	430.1-	الاردن
985.7-	2,322.7-	0.0	0.0	0.0	0.0	الإمارات
279.5	1,680.6	215.2	465.4-	210.4-	638.1	البحرين
0.0	37.1-	24.4-	30.4-	4.6	2.0-	تونس
0.0	0.0	الجزائر
53.1	55.0	61.7	9.1-	12.1	26.7-	جيبوتي
0.0	0.0	السعودية
28.8-	432.1	598.7	325.9	123.0	694.2	السودان
35.5-	160.0-	46.0	171.0-	42.4-	253.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
205.5-	317.3-	293.9-	364.1-	538.4	811.4	عمان
26.6-	0.0	472.3-	قطر
578.4	1,717.3-	2,071.5-	850.9-	919.9	826.8	الكويت
5,297.7	4,283.7	3,492.8	3,402.0	4,105.6	4,713.3	لبنان
1,281.7-	616.7	221.6-	388.2-	516.4-	531.2	ليبيا
1,456.0	1,780.0	1,547.9-	583.6	1,558.1-	722.0-	مصر
383.7-	188.9-	229.8	113.7	125.4	159.6	المغرب
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	موريتانيا
25.9-	170.5	114.2-	305.4	110.6	277.8	اليمن
الميزان الكلي						
23,795.0	12,132.2	16,460.0	28,312.5	6,189.0	3,493.0-	مجموع الدول العربية
1,423.8	617.2	184.4	1,185.8	925.8	179.8	الاردن
1,285.2	413.9-	485.5	2,835.1	1,530.3	751.5	الإمارات
43.9	34.6	123.4	200.0	25.5	16.7-	البحرين
413.3	152.8	260.7	242.8-	689.6	187.0-	تونس
7,590.0	3,650.0	6,190.0	7,570.0	2,380.0-	1,740.0-	الجزائر
65.1	49.8	39.9	18.1-	7.9	7.5-	جيبوتي
2,009.0	3,015.0	1,986.3-	2,584.5	2,773.3	655.8-	السعودية
422.6	300.0	127.6-	108.0	109.8	25.2	السودان
614.8	1,050.0	973.0	814.0	314.7	434.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
668.4	314.8	1,011.7	2,260.1	202.9	767.3-	عمان
3,026.1	1,093.7	2,736.8	3,589.9	2,457.7	48.1-	قطر
1,756.8-	957.4-	2,874.0	2,265.4	926.5	200.1	الكويت
3,386.0	1,564.2	1,168.9-	289.1-	260.7	487.6-	لبنان
2,352.3	314.0	980.2	5,765.8	494.6	400.6-	ليبيا
275.6	56.1	518.1-	1,306.6-	4,027.4-	535.4-	مصر
1,653.1	637.7	3,762.3	409.4-	1,627.1	246.5	المغرب
33.8-	56.2	64.3-	8.4-	18.9-	28.6-	موريتانيا
356.4	597.3	703.4	1,408.3	268.9	455.5-	اليمن

* أرقام أولية .

** يعكس الميزان الكلي في بعض الدول وضع ميزان المدفوعات قبل إحتساب التمويل الإستثنائي.

ملاحظة: أرقام الإجمالي لجميع البنود للفترة 1998-2003 لا تشمل الصومال والعراق .

المصدر : - إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004.

صندوق النقد الدولي ، احصاءات ميزان المدفوعات ، الاحصاءات المالية الدولية ، واحصاءات إنتاج التجارة .

ملحق (2/9) : نسب أرصدة الموازين التجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي
(2003-1998)

(نسب مئوية)

* 2003	2002	2001	2000	1999	1998	
15.3	11.0	11.8	15.6	5.7	0.4-	مجموع الدول العربية
20.1-	18.3-	22.5-	25.8-	18.0-	20.3-	الأردن
25.1	20.4	23.1	27.4	15.8	10.6	الإمارات
17.2	14.1	19.3	22.6	13.5	0.5-	البحرين
9.1-	10.0-	12.0-	11.6-	10.8-	10.7-	تونس
16.8	12.0	17.5	22.6	6.9	3.1	الجزائر
39.9-	34.5-	32.7-	35.2-	34.0-	35.1-	جيبوتي
28.5	22.6	21.4	26.4	15.5	7.7	السعودية
0.0	2.1-	2.2-	3.4	4.5-	12.3-	السودان
6.0	10.4	7.2	7.5	1.3	1.1-	سورية
...	الصومال
...	العراق
25.9	27.3	28.9	33.9	18.7	2.2	عمان
35.6	34.0	42.2	48.8	40.0	19.1	قطر
27.0	20.6	27.0	35.2	18.3	7.3	الكويت
28.8-	28.5-	35.4-	30.8-	30.8-	36.6-	لبنان
27.4	4.5	13.7	23.0	7.5	1.5	ليبييا
5.9-	6.6-	7.2-	8.5-	11.0-	12.0-	مصر
9.7-	8.5-	8.9-	9.6-	6.9-	6.4-	المغرب
18.6-	8.4-	3.5-	0.9	2.9	0.2	موريتانيا
5.1	5.9	8.0	13.8	4.8	12.4-	اليمن

* أرقام أولية

المصدر: الملحقان (2/2) و (1/9).

ملحق (3/9) : نسب أرصدة الموازين الجارية للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي
(2003-1998)

(نسب مئوية)

* 2003	2002	2001	2000	1999	1998	
8.8	4.0	6.3	9.7	0.9	5.1-	مجموع الدول العربية
9.7	3.8	0.0-	0.7	5.0	0.3	الأردن
7.8	4.8	14.3	19.5	6.3	0.3	الإمارات
0.0-	6.1-	2.9	7.9	1.4-	12.6-	البحرين
2.9-	3.5-	4.3-	4.2-	2.3-	3.4-	تونس
13.4	7.8	12.9	16.4	0.0	1.9-	الجزائر
7.6-	6.8-	5.6-	7.2-	0.6-	0.6-	جيبوتي
13.8	6.3	5.1	7.6	0.3	9.0-	السعودية
4.9-	6.0-	8.3-	4.0-	4.1-	10.3-	السودان
3.6	7.0	5.9	5.6	0.6	0.3-	سورية
...	الصومال
...	العراق
6.7	8.7	10.1	16.4	2.9-	21.7-	عمان
20.4	15.9	24.0	30.8	17.5	4.4-	قطر
18.1	12.1	24.4	39.6	16.6	8.5	الكويت
30.0-	30.7-	34.6-	30.4-	32.3-	37.1-	لبنان
16.6	2.0-	9.8	20.4	5.0	1.2-	ليبيا
5.4	1.1	0.3	0.8-	1.6-	2.8-	مصر
3.7	4.1	4.8	1.4-	0.5-	0.4-	المغرب
22.6-	4.6-	10.8-	2.8-	3.1	0.8-	موريتانيا
3.0	4.3	7.0	14.0	7.3	5.0-	اليمن

* أرقام أولية

المصدر: الملحقان (2/2) و (1/9).

ملحق (4/9) : الاحتياطيات الرسمية للدول العربية*
(2003-1998)

(مليون دولار)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
168514.2	136773.0	119425.6	105286.2	87123.0	82191.8	مجموع الدول العربية
4739.5	3,494.6	2,578.4	2,762.6	1,991.1	1,170.3	الأردن
15085.3	15,212.8	14,146.1	13,522.7	10,675.1	9,077.1	الإمارات
1775.8	1,724.0	1,689.6	1,569.1	1,371.0	1,349.2	البحرين
3600.2	3,091.4	2,925.1	2,509.4	2,827.9	2,042.3	تونس
32987.0	23,238.0	18,081.0	12,024.0	4,526.0	6,846.0	الجزائر
100.1	73.7	70.3	67.8	70.6	66.5	جيبوتي
22620.0	20,611.0	17,596.0	19,585.0	16,997.0	14,220.0	السعودية
847.5	478.1	135.5	234.3	174.2	90.6	السودان
6191.4	4,312.0	3,462.0	2,776.0	2,213.0	1,860.0	سورية
...	الصومال
...	العراق
3593.5	3,172.4	2,365.2	2,380.2	2,767.7	1,956.9	عمان
2868.0	1,497.2	1,312.0	1,187.0	1,277.5	1,445.6	قطر
7577.0	9,208.1	9,897.3	7,082.4	4,823.7	3,947.1	الكويت
12519.4	7,243.8	5,013.9	5,943.6	7,775.6	6,556.3	لبنان
20168.5	14,338.1	14,245.6	11,927.3	7,280.0	7,335.0	ليبيا
13565.6	13,184.1	12,921.6	13,104.9	14,480.5	18,113.5	مصر
14870.9	11,024.4	9,039.7	5,429.7	6,174.9	4,947.5	المغرب
415.3	396.2	284.5	279.9	224.3	202.9	موريتانيا
4989.1	4,473.1	3,661.7	2,900.4	1,472.9	965.1	اليمن

* باستثناء الذهب

ملاحظة : الإجمالي لا يشمل العراق والصومال للفترة كلها .
المصدر : - استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003
- صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية .

ملحق (5/9) : تغطية الاحتياطات الرسمية في الدول العربية للواردات بالأشهر
(2003-1998)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
10.9	10.0	9.6	8.9	7.8	7.1	مجموع الدول العربية
11.2	9.3	3.0	8.1	7.3	4.1	الأردن
4.0	4.9	5.2	5.3	4.6	3.8	الإمارات
4.2	4.4	5.0	4.3	4.7	4.9	البحرين
3.9	3.8	3.9	3.7	4.2	3.1	تونس
29.7	23.2	22.9	15.4	6.1	9.5	الجزائر
3.6	3.1	3.2	3.0	3.4	3.3	جيبوتي
8.0	8.3	7.4	8.5	7.9	6.2	السعودية
4.0	2.5	0.8	2.1	1.7	0.6	السودان
16.6	11.7	9.7	8.9	7.3	6.7	سورية
...	الصومال
...	العراق
7.1	6.8	5.3	6.2	7.7	4.5	عمان
6.4	4.2	4.7	4.9	6.8	5.6	قطر
9.4	13.6	16.8	13.2	8.6	6.1	الكويت
22.5	14.6	8.8	12.3	16.1	12.0	لبنان
40.2	23.2	37.8	34.7	19.8	15.3	ليبيا
12.3	12.3	11.2	10.2	11.5	14.9	مصر
13.7	12.1	10.9	6.2	7.5	6.3	المغرب
9.7	11.5	9.2	10.0	8.8	6.8	موريتانيا
17.5	17.4	16.9	14.0	8.3	5.1	اليمن

المصدر: الملحقان (1/9) و (4/9).

ملحق (6/9) : إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة
(2003-1998)

(مليون دولار أمريكي)

* 2003	2002	2001	2000	1999	1998	
147,119.2	140,499.3	130,491.1	129,930.2	136,641.7	137,786.3	الدول العربية المقترضة
7,594.0	7,216.0	6,680.0	6,754.0	7,305.0	7,056.0	الأردن
14,996.0	12,979.0	12,078.0	11,630.0	12,393.0	11,119.0	تونس
23,353.0	22,642.0	22,571.0	25,261.0	28,315.0	30,473.0	الجزائر
426.5	395.3	373.7	369.9	369.0	338.7	جيبوتي
25,710.0	23,608.0	20,798.0	20,531.0	20,546.0	20,483.0	السودان
4,423.7	5,745.1	5,495.1	5,245.0	5,573.6	5,242.3	سورية
...	الصومال
3,718.5	3,674.4	3,744.0	3,555.0	3,603.0	3,629.0	عمان
15,525.0	14,593.0	9,595.0	6,993.0	5,558.0	4,169.0	لبنان
29,713.0	28,835.0	28,227.0	27,109.0	28,761.0	29,812.0	مصر
14,323.0	13,985.0	14,067.0	16,047.0	17,548.0	19,324.0	المغرب
1,959.7	1,791.7	1,992.4	1,500.0	1,533.0	1,564.0	موريتانيا
5,376.8	5,034.8	4,869.9	4,935.3	5,137.1	4,576.3	اليمن

* بيانات تقديرية.

المصدر : إستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004 ومصادر وطنية ودولية أخرى.

ملحق (7/9) : نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي
(2003-1998)

(في المائة)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
47.2	47.6	45.1	44.4	50.4	53.0	الدول العربية المقترضة
76.3	76.4	74.7	80.1	89.9	89.3	الأردن
55.7	56.1	60.2	59.8	62.2	55.4	تونس
35.3	40.5	41.1	46.4	58.3	63.2	الجزائر
68.2	66.8	65.2	66.9	68.8	65.9	جيبوتي
135.0	145.2	142.5	158.6	195.9	221.3	السودان
20.7	27.8	27.7	27.7	33.2	32.7	سورية
...	الصومال
17.2	18.1	18.8	17.9	22.9	25.8	عمان
85.7	84.0	57.3	42.4	33.7	25.8	لبنان
41.9	34.3	31.3	27.7	31.7	35.1	مصر
32.4	38.7	42.4	48.1	49.8	54.0	المغرب
178.2	184.7	206.7	159.9	157.6	159.3	موريتانيا
46.5	49.1	50.7	51.8	68.4	72.5	اليمن

المصدر : الملحقان (6/9) و (2/2).

ملحق (8/9) : إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة
(2003-1998)

(مليون دولار أمريكي)

* 2003	2002	2001	2000	1999	1998	
17,168.0	14,938.6	13,901.8	14,236.3	13,500.7	13,905.3	الدول العربية المقترضة
1,055.0	581.0	601.0	645.0	498.0	509.0	الأردن
1,629.0	1,610.0	1,418.0	1,855.0	1,518.0	1,525.0	تونس
4,358.0	4,150.0	4,464.0	4,500.0	5,116.0	5,180.0	الجزائر
15.4	15.1	15.3	14.2	15.2	16.5	جيبوتي
276.0	139.1	86.7	126.0	69.2	661.0	السودان
397.0	645.0	635.0	678.0	487.0	466.0	سورية
...	الصومال
802.2	842.8	916.0	951.0	711.0	567.0	عمان
2,651.0	2,051.0	1,277.9	975.4	428.0	248.0	لبنان
2,577.0	2,033.0	1,651.0	1,618.0	1,468.0	1,521.0	مصر
3,137.0	2,600.0	2,500.0	2,556.0	2,959.0	3,004.0	المغرب
93.5	96.0	96.7	100.0	94.0	96.0	موريتانيا
176.8	175.6	240.2	217.7	137.3	111.7	اليمن

* بيانات تقديرية .
المصدر : مصدر الملحق (6/9).

ملحق (9/9) : نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات
(2003-1998)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
16.2	16.3	16.7	16.7	19.1	19.9	الدول العربية المقترضة
22.4	12.9	15.9	18.3	14.1	14.4	الأردن
14.9	16.8	14.8	21.5	17.3	17.9	تونس
16.7	20.7	24.8	24.7	34.6	38.0	الجزائر
8.0	7.8	7.9	7.5	8.3	8.8	جيبوتي
11.0	7.0	5.0	7.0	9.0	11.0	السودان
5.6	7.9	8.5	9.9	8.9	9.7	سورية
...	الصومال
6.7	7.1	7.8	8.0	9.2	9.2	عمان
73.9	67.5	49.2	34.3	18.1	13.0	لبنان
12.8	12.5	12.5	9.8	11.0	11.7	مصر
21.5	22.3	22.9	24.8	28.0	30.3	المغرب
26.5	25.2	25.5	23.0	21.9	20.6	موريتانيا
4.1	4.4	6.8	5.4	5.2	6.7	اليمن

المصدر : مصدر الملحق (6/9).

ملحق (11/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل الدولار (متوسط الفترة)
(2003-1994)

العملة الوطنية	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	معدل التغير في قيمة العملة خلال 2003-2002 %	متوسط التغير السنوي في قيمة العملة (2) للفترة 2003-98 %
الأردن	دينار	0.6988	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.7090	0.00	0.00
الإمارات	درهم	3.6710	3.6710	3.6710	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	0.00	0.00
البحرين	دينار	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.00	0.00
تونس	دينار	1.0128	0.9447	0.9734	1.1059	1.1862	1.3707	1.4387	1.4217	1.2885	9.37	2.44-
الجزائر	دينار	35.0590	47.6847	54.7490	57.7070	58.7390	75.2600	77.2150	79.6820	77.3950	2.87	5.37-
جيبوتي	فرنك	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	177.7210	0.00	0.00
السعودية	ريال	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	3.7450	0.00	0.00
السودان	دينار	28.9610	57.8310	124.6370	157.6510	199.4470	252.1400	258.3500	263.3900	260.9800	0.91	5.24-
سورية ⁽¹⁾	ليرة	33.0000	34.3600	39.2689	44.8800	49.2700	48.4100	48.1200	49.1800	49.2100	0.06-	0.02
الصومال	شلن
العراق	دينار
عمان	ريال	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.00	0.00
قطر	ريال	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	3.6400	0.00	0.00
الكويت	دينار	0.2976	0.2985	0.2994	0.3034	0.3048	0.3044	0.3066	0.3040	0.2981	1.95	0.45
لبنان	ليرة	1679.6532	1620.9315	1571.4000	1539.5000	1516.1000	1507.8000	1507.5000	1507.5000	1507.5000	0.00	0.11
ليبيا	دينار	0.3616	0.3500	0.3651	0.3891	0.3785	0.5403	0.6523	1.2136	1.2889	6.21-	21.74-
مصر	جنيه	3.3868	3.3910	3.3920	3.3888	3.3880	3.3950	3.9730	4.5000	5.8510	30.02-	10.35-
المغرب	درهم	9.2030	8.5256	8.7161	9.5270	9.6041	9.8040	11.3030	11.0210	9.5740	13.13	0.06
موريتانيا	اوقية	123.5750	130.0509	137.2220	151.8530	188.4760	209.5140	255.6290	271.7390	263.0300	3.20	6.45-
اليمن	ريال	55.2400	100.0000	128.1928	129.2810	135.8820	155.7180	168.6720	175.6250	183.4480	4.45-	5.83-

(1) سعر الصرف المتقل للدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية.

(2) تم احتساب متوسط التغير على أساس وحدات الدولار مقابل العملة الوطنية، وترمز العلامة (-) إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد وصندوق النقد الدولي.

ملحق (12/9) : أسعار صرف وحدات العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة (متوسط الفترة)
(2003- 1994)

متوسط التغير السنوي في قيمة العملة (2) للفترة 2003-98 %	معدل التغير في قيمة العملة خلال 2003-2002 %	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	العملة الوطنية		
0.60-	7.98-	0.9913	0.9180	0.9026	0.9350	0.9694	0.9617	0.9756	1.0293	1.0755	1.0004	دينار	الأردن	
0.60-	7.98-	5.1349	4.7553	4.6754	4.8431	5.0212	4.9817	5.0537	5.3296	5.5689	5.2555	درهم	الإمارات	
0.60-	7.98-	0.5257	0.4869	0.4787	0.4958	0.5141	0.5100	0.5174	0.5459	0.5704	0.5383	دينار	البحرين	
3.03-	2.13	1.8016	1.8409	1.8316	1.8076	1.6218	1.5446	1.5218	1.4132	1.4332	1.4500	دينار	تونس	
5.94-	4.88-	108.2145	103.1749	98.3004	99.2483	91.0227	79.6785	79.4097	79.4846	72.3372	50.1918	دينار	الجزائر	
0.60-	7.98-	248.4913	230.1191	226.2521	234.3677	242.9874	241.0757	244.5590	258.0154	269.6010	254.4324	فرنك	جيبوتي	
0.60-	7.98-	5.2363	4.8492	4.7677	4.9387	5.1203	5.0800	5.1534	5.4370	5.6811	5.3615	ريال	السعودية	
5.81-	7.00-	364.9049	341.0462	328.8988	332.5069	385.0150	270.5467	216.9410	180.9480	87.7291	41.4617	دينار	السودان	
0.58-	8.05-	68.8059	63.6799	61.2603	62.9962	66.1881	66.8340	61.7586	57.0106	52.1238	47.2441	ليرة	سورية (1)	
...	شلن	الصومال
...	دينار	العراق
0.60-	7.98-	0.5376	0.4979	0.4895	0.5071	0.5257	0.5216	0.5291	0.5582	0.5833	0.5505	ريال	عمان	
0.60-	7.98-	5.0895	4.7132	4.6340	4.8002	4.9768	4.9376	5.0089	5.2846	5.5218	5.2112	ريال	قطر	
0.16-	5.88-	0.4167	0.3936	0.3903	0.4046	0.4162	0.4134	0.4174	0.4347	0.4528	0.4261	دينار	الكويت	
0.49-	7.98-	2107.8020	1951.9617	1919.1598	1987.9995	2061.5258	2056.5654	2118.4808	2281.3589	2458.9373	2404.6574	ليرة	لبنان	
22.21-	14.69-	1.8022	1.5714	0.8304	0.7126	0.7388	0.5134	0.5354	0.5300	0.5310	0.5177	دينار	ليبييا	
10.89-	40.40-	8.1809	5.8268	5.0579	4.5787	4.6418	4.5958	4.6633	4.9245	5.1441	4.8487	جنيه	مصر	
0.54-	6.19	13.3865	14.2704	14.3896	14.0139	13.4044	13.0278	13.1099	12.6540	12.9332	13.1754	درهم	المغرب	
7.01-	4.52-	367.7713	351.8568	325.4348	315.0771	286.4561	255.6647	208.9624	199.2189	197.2860	176.9148	أوقية	موريتانيا	
6.40-	12.79-	256.4989	227.4052	214.7320	213.2639	212.9040	184.3218	177.9015	186.1103	151.6990	79.0838	ريال	اليمن	

(1) مفومة وفقا لسعر الصرف المثقل للدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية .

(2) تم احتساب متوسط التغير على أساس وحدات حقوق السحب الخاصة مقابل العملة الوطنية، وترمز العلامة (-) إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية المعنية.

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد وصندوق النقد الدولي.